

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد تطبيقي و نمذجة

بغنوان :

أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية

دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2008

من إعداد الطالب : مصباحي عبد الرزاق

نوقشت و أجزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا

مقررا

مناقشا

مناقشا

السنة الجامعية : 2010/2009

كلمة شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الذي له الفضل و المنة في كل نجاح
وفقت فيه...

إلى الذي علمنا ما لم نكن نعلم...
إلى الذي ملا الوجود نوره فما لنا من نور سواه
الله عز و جل

و من بعد يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور شيخي
محمد على قبوله الإشراف على عملي هذا، و على صبره معي و
التوجيهات و النصائح القيمة التي لم يبخل علي بها.
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة الأساتذة بكلية الحقوق و العلوم
الاقتصادية بجامعة ورقلة، و كل من ساعدني من قريب أو بعيد
كي أنجز هذا العمل.

الإهداء

أول من اهدي هذا العمل و الذي وصلت له بفضلله، مثلي الأعلى
في التضحية و العطاء، و الذي لم تشأ الأقدار أن يكون حاضرا
حتى أتم هذا العمل والذي العزيز رحمه الله
إلى النبع الفياض بحنانه والدتي حفظها الله
إلى كل إخوتي و أختاي أدامهم الله، و إلى زوجيهما و إلى كل
الأهل و الأقارب.
إلى كل الأصدقاء، اهدي ثمرة عملي هذا.

فهرس المحتويات	
الصفحة	
C	الإهداء
D	كلمة شكر و تقدير
E	فهرس المحتويات
J	قائمة الجداول
ا	مقدمة عامة
	الفصل الأول : الإطار النظري للتنمية الاقتصادية و المديونية الخارجية
02	تمهيد
03	المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية و بعض نظرياتها
03	1- تعريف التنمية الاقتصادية
04	2- عناصر التنمية الاقتصادية
05	3- معوقات التنمية الاقتصادية
06	1-3- المعوقات الاقتصادية
06	2-3- المعوقات الاجتماعية
06	3-3- المعوقات السياسية
07	4- بعض نظريات التنمية الاقتصادية
07	1-4- النظريات الكلاسيكية
09	2-4- النظريات النيوكلاسيكية للنمو
09	1-2-4- النموذج النيوكلاسيكي لسولو (Solow)
10	2-2-4- نظرية روستو WW.Rostow
11	3-2-4- نموذج هارود- دومار Harrod-Domar
13	4-2-4- نموذج هالي HEALY
15	5-2-4- نظرية النمو المتوازن: (راغانوركس R.NURKS)
16	المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
16	1- مصادر التمويل المحلية
16	1-1- الادخار الاختياري

18	2-1- الادخار الإجباري
20	2- نموذج الفجوتين
21	1-2- تقدير فجوة الموارد المحلية
25	2-2- تقدير فجوة التجارة الخارجية
27	3- مصادر التمويل الأجنبية
34	المبحث الثالث : الإطار النظري للمديونية الخارجية
34	1- مفهوم الدين الخارجي
34	2- أنواع الديون الخارجية
34	1-2- حسب طول فترة السداد
35	2-2- حسب مصدرها
36	2-3- حسب محتواها
37	2-4- حسب شروط تقديمها
37	3- مفاهيم متعلقة بالمديونية الخارجية
37	1-3- معايير تصنيف المديونية
39	2-3- استدامة المديونية
39	1-2-3- أدوات استدامة المديونية
40	2-2-3- سيناريوهات المديونية
40	3-2-3- مؤشرات المديونية
42	3-3- إعادة تنظيم الديون
	الفصل الثاني : طبيعة المديونية الخارجية للجزائر
47	تمهيد
48	المبحث الأول: التطور التاريخي لتشكل المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها
48	1-1- المرحلة الأولى 1970-1989
52	1-2- المرحلة الثانية 1990-2008
56	المبحث الثاني: أسباب تطور المديونية الخارجية للجزائر
56	1- الأسباب الداخلية
61	2- الأسباب الخارجية
67	المبحث الثالث : آثار المديونية الخارجية للجزائر و دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية

67	1-أثار المديونية الخارجية للجزائر
67	1-1-الآثار على الصعيد الاقتصادي
67	1-1-1-الأثر على القدرة الذاتية للاستيراد
69	1-1-2-الأثر على الاحتياطيات الدولية للجزائر
70	1-1-3-الأثر على التجارة الخارجية
70	1-1-4-الأثر على ميزان المدفوعات
71	2-الآثار على الصعيدين الاجتماعي و السياسي
71	1-2-1-الآثار الاجتماعية
72	1-2-2-الآثار السياسية
73	2-دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية
73	2-1-نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات
73	2-2-نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
74	2-3-نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات
74	2-4-نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الإجمالي
74	2-5-نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الديون
	الفصل الثالث : دراسة قياسية لتحديد اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر
77	تمهيد
79	المبحث الأول: دراسة نظرية لأشعة الانحدار الذاتي (VAR)
79	1-تقديم النموذج (VAR)
79	1-1-النموذج العام
79	1-2-المسار VAR (P)
80	1-3-استقرارية نموذج VAR
81	1-4-نماذج VARMA، VARX، VARMAX
82	1-4-1-المسار VARMA
82	1-4-2-نماذج VARS و VARMAX
83	2-تقدير مسار شعاع الانحدار الذاتي
84	2-1-التقدير بطريقة المربعات الصغرى
87	2-2-التقرير بواسطة أعظم احتمال

88	3-2- تحديد درجة تأخير المسار
88	3- التنبؤ وديناميكية نماذج الانحدار الذاتي "VAR"
89	3-1- التنبؤ بنماذج VAR
90	3-2- ديناميكية نماذج VAR
90	3-2-1- تمثيل المسار VMA على شكل VAR
91	3-2-2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة
92	3-2-3- تحليل التباين
93	3-3- السببية
97	4- نماذج شعاع الانحدار الذاتي الغير مستقر
97	4-1- التكامل المتزامن
98	4-2- طرق تقدير النماذج بوجود التكامل المتزامن
98	4-2-1- التقدير القائم على الانحدار الستاتيكي
99	4-2-2- التقدير الكامل للنظام الآبي
101	المبحث الثاني : الدراسة القياسية لتحديد اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر
101	1- اختيار المتغيرات و بناء النموذج
101	1-1- اختيار المتغيرات
102	1-2- بناء النموذج
103	2- منهجية الدراسة
105	2-1- دراسة استقرارية المتغيرات
110	2-2- نتائج تحليل التكامل المشترك
112	2-3- دراسة استقرارية البواقي
114	3- تقدير نماذج تصحيح الخطأ MCE
114	4- نتائج تحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية
115	4-1- تحليل نتائج التباين Variance Decomposition
115	4-2- دالة الاستجابة الفورية
117	خلاصة الفصل
118	خاتمة عامة

122	قائمة المراجع
128	الملاحق

قائمة الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
49	تطور الديون الخارجية وخدماتها للجزائر خلال 1970-1980	الجدول رقم (2-1)
50	الديون الخارجية وخدماتها للجزائر خلال الفترة 1981، 1985	الجدول رقم (2-2)
51	تطور الصادرات الجزائرية من 1985 إلى 1988	جدول رقم (2-3)
51	تطور حجم الديون الخارجية وخدماتها خلال الفترة 1986-1989	الجدول رقم (2-4)
53	تطور المديونية الخارجية للجزائر (1990-1997)	الجدول رقم (2-5)
54	حجم المديونية للفترة 1998-2005	الجدول رقم (2-6)
55	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2006-2008)	جدول رقم (2-7)
58	النمو المحقق في الاقتصاد الجزائري 1989-1992 في بعض القطاعات	جدول رقم (2-8)
62	هيكل الديون الخارجية الجزائرية مقابل العملات الدولية	الجدول رقم (2-9)
63	معدلات التبادل	الجدول رقم (2-10)
64	أسعار الفائدة خلال الفترة 1970-1988	الجدول رقم (2-11)
65	تطور أجال استحقاق إجمالي القروض في الجزائر خلال الفترة (1970-1990)	جدول رقم (2-12)
68	تطور القدرة الذاتية للاستيراد خلال الفترة 1972-1991	جدول رقم (2-13)
69	الاحتياطيات الدولية للجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 1991	جدول رقم (2-14)
71	رصيد ميزان المدفوعات في الفترة 85-91	جدول رقم (2-15)
106	نتائج اختبار استقرارية المتغيرات	جدول رقم (3-1)
107	اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج VAR	جدول رقم (3-2)

108	نتائج تحليل جوهانسن التكامل المشترك	جدول رقم (3-3)
110	اختبار استقرارية البواقي للمعادلة الأولى	الجدول رقم (4-3)
111	اختبار استقرارية البواقي لمعادلة خدمة الدين	جدول رقم (6-3)
114	تفكيك التباين	جدول رقم (7-3)

مَدِينَةُ

مقدمة :

تميزت البيئة الاقتصادية في العقدين السابقين للبلدان التي تتميز بالدخل الضعيف خصوصا دول وسط إفريقيا لا سيما الدول النامية بأزمة الديون الخارجية المرتفعة جدا، و التي مازالت آثارها باقية حتى الوقت الحاضر و الذي جعل منه مانعا حتى تصل هذه الدول إلى التطور.

و نجد أيضا أن أزمة الديون الخارجية العالية مازالت هي الشغل الشاغل في نقاش السياسيين و الرأي العام في كافة أنحاء العالم، كما انه يمثل احد العوامل المستقلة التي تساهم في تحديد أو تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان.

هذه البلدان التي تتبنى هذه الديون في اغلب الأحيان بأسعار فائدة مفرطة و تحت شروط مميزة و محددة مسبقا.

في الحقيقة أن هذه البلدان رجحت من القروض العالية جدا حيث يمكن أن تسمح بزيادة و تطوير الاستثمارات لديها قصد تعجيل النمو المتين.

و من ناحية أخرى وصلت نسب الدين بداية من الثمانينات من القرن الماضي مستويات لا تتحمل و الذي يجعل من تسديدها أمرا مستحيل عمليا.

لكن الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية في ظل هذه الفلسفة لا بد أن يؤدي إلى تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي لتعويض النقص الذي يحدث في معدلات الادخار و الاستثمار، و نظرا لتزايد أعباء التمويل الخارجي فإن المسار الحتمي الذي انتهت إليه هذه الفلسفة هو نقل عبئ تمويل الزيادة التي حدثت في الاستهلاك في الأجل القصير و المتوسط إلى كاهل الأجيال الأخرى التي تعيش الآن أزمة الديون الخارجية.

وككل البلدان النامية الأخرى فقد باشرت الجزائر منذ استقلالها ببرامج تنموية طموحة مركزة جهودها في الميدان الاقتصادي على إنشاء وحدات صناعية كبرى طبقا لسياسة تصنيعية نابعة من نموذج الصناعات المصنعة، و قد تكفلت الدولة عن طريق الاستدانة من الخارج بتمويل هذه المشاريع ذات الكثافة الرأسمالية العالية و ساعدها في ذلك توفر الظروف المشجعة في الأسواق العالمية خاصة خلال فترة السبعينات المتميزة بالارتفاع المستمر لأسعار النفط بالإضافة إلى أسعار الفائدة المنخفضة، و لم تحضي مشكلة الديون الخارجية بالاهتمام في هذه الفترة المتميزة بالأزميتين النفطيتين (1973-1979)، لكن منذ نهاية 1985 واجه الاقتصاد الجزائري مشاكل مالية كبيرة خاصة بالنسبة للإيرادات الجبائية للخزينة التي انخفضت لتأثرها بانخفاض كل من أسعار النفط و كذا سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، و منذ ذلك الحين شكلت

4- استعمال احد الطرق القياسية (طريقة نماذج الانحدار الذاتي VAR) لإظهار اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية.

دوافع اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى ما يلي :

- 1- التطور الهائل الذي عرفته المديونية الخارجية.
- 2- قلة الدراسات في هذا المجال خاصة و أن معظم الدراسات تتناول المديونية الخارجية على أنها مشكل في حد ذاته و لا تحدد علاقتها مع التنمية الاقتصادية.
- 3- محاولة البحث في هذا الموضوع على أمل تعميق البحث في المستقبل من اجل إثراء الدراسات النابعة من الدول النامية قصد محاولة إيجاد الحلول الحقيقية التي تمكن من الخروج من الأزمة.

منهج البحث :

سنعتمد في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الاستقرائي و ذلك من خلال وصف و تحليل مراحل المديونية من بداية اللجوء إلى التمويل الخارجي إلى حدوث الأزمة ، و مرافقة هذا الوصف بإعطاء التقديرات الكمية المتعلقة بالمديونية الخارجية و تحليلها لاستخلاص النتائج، و كذلك المنهج التاريخي من خلال عرض الوقائع كما هي متوفرة في مادة البحث.

و قصد تكامل منهجية البحث تدعم الجزء النظري بجزء تطبيقي معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الإحصائي و ذلك من خلال استخدام القياس الاقتصادي كأمر ضروري لتخليص مثل هذه الظاهرة و قياسها و نمذجة العلاقة المتواجدة بينها.

فترة الدراسة :

حددت الفترة من 1970 إلى 2008 لان هذه الفترة تمثل المسار التنموي بالنسبة للجزائر.

صعوبات البحث:

بالإضافة إلى الظروف الخاصة، فقد واجهتنا صعوبات شكلت حجرة عثرة أمامنا للوصول إلى أفضل التحليل و النتائج نذكر منها:

قلة المراجع المتخصصة في هذا المجال (المديونية الخارجية)، و إن وجدت فهي مراجع قديمة.

عدم توفر الإحصائيات لكل المتغيرات المراد دراستها خاصة الإحصائيات الحديثة منها و نخص بالذكر هنا سنة 2004 و سنة 2005.

خطوة البحث :

للإجابة على إشكالية البحث و الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، ارتأينا أن نقسم الموضوع إلى ثلاثة فصول، حيث سنحاول في كل فصل التطرق إلى جانب من جوانب البحث.

حيث سنتناول في الفصل الأول و المعنون بالإطار النظري للتنمية الاقتصادية و المديونية الخارجية، و هو فصل من ثلاث مباحث، حيث سنحاول من خلال المبحث الأول التطرق إلى ماهية التنمية الاقتصادية و معوقاتها، أما المبحث الثاني فمن خلاله يتم التعرف على مصادر تمويل التنمية الاقتصادية و كذلك التعرف على طرق تقدير الفجوات في الموارد المحلية و التجارة الخارجية، و نخصص المبحث الثالث للتعرف على مفهوم الدين الخارجي و أنواعه و مؤثراته.

أما في الفصل الثاني و المعنون بطبيعة المديونية الخارجية للجزائر ، فنقسمه إلى ثلاث مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول التطور التاريخي للمديونية الخارجية للجزائر و مؤشراتنا. أما المبحث الثاني فنستخصمه للتعرف على أسباب تطور المديونية الخارجية للجزائر و خدماتها، أما المبحث الثالث و الأخير و المعنون بآثار المديونية الخارجية في الجزائر و دراسة بعض مؤشراتنا الاقتصادية.

أما الفصل الثالث و الأخير المعنون بدراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، فسنخصصه للدراسة التطبيقية لهذا البحث، و سنقسمه بدوره إلى مبحثين، حيث سنتعرض في المبحث الأول لدراسة نظرية لطريقة نماذج الانحدار الذاتي VAR وطرق تقديرها و اختبارها و كيفية التنبؤ، أما المبحث الثاني فسيتضمن نتائج التقدير لنماذج الدراسة و نتائج الاختبارات .

كما سيتضمن هذا البحث مقدمة و خاتمة تشمل على أهم النتائج التي سيتم التوصل إليها من خلال معالجة هذا الموضوع زيادة على جملة من التوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية
و المديونية الخارجية

تمهيد

لقد عملت العديد من الدول النامية بعد استقلالها السياسي مباشرة على انتهاج سياسة تنموية ضخمة، وذلك باعتمادها في الأول على قدراتها الداخلية، إلا أن ذلك لم يمكنها من الوصول إلى الأهداف المسطرة، وذلك نظرا لاصطدامها بمشكلة فجوة الموارد المحلية الناتجة عن قصور حجم المدخرات المحلية مما دفع هذه الدول إلى الاعتماد على الاستدانة من العالم الخارجي لتمويل خططها الإنمائية وبرامجها الاستثمارية، وسعيا منها وراء تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، حيث استمرت هذه الدول في زيادة اعتمادها على الاقتراض من العالم الخارجي، وقد كانت تعتقد أن الاستدانة من الخارج هي الأساس في حل مشكلة التنمية والتصنيع فيها.

ومن خلال معالجتنا لهذا الفصل والذي عنوانه بالإطار النظري للتنمية الاقتصادية والمديونية الخارجية، سوف نتعرض في المبحث الأول منه إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وإبراز الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي، ثم نتعرض بعد ذلك إلى تغير مفهوم التنمية الاقتصادية عبر الوقت والاختلافات الموجودة حولها بين مختلف النظريات، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية منها والخارجية ويتوسط هذين النوعين من المصادر مفهوم فجوة الموارد المحلية وكيفية تقديرها.

وفي المبحث الثالث نتطرق إلى أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي وهو الديون الخارجية حيث سنتناوله بنوع من التفصيل وذلك بالتعرض إلى مفهومه وأنواعه.

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية و بعض نظرياتها

1-تعريف التنمية الاقتصادية :

لقد تعددت التعاريف فيما يخص هذا المصطلح، فمنهم من يحاول تعريفها على أن المضمون العام للتنمية هو العمل على زيادة الدخل عن طريق توسيع وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.⁽¹⁾ ومنهم من يحاول تعريفها بالمراحل التي يمر بها المجتمع، كمرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة التأهب، ومرحلة الانطلاق، ومرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الواسع.⁽²⁾ ويرى البعض أن التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.⁽³⁾ كما تشير عملية التنمية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي المصحوب بتغيرات في توزيع الناتج والهيكل الاقتصادي، هذه التغيرات قد تتضمن التحسن في الحالة المادية للفرد، وزيادة مطابقة في حصة الناتج الوطني الخام من الصناعة والخدمات، وزيادة في التعليم ومهارات القوة العاملة والتقدم التقني الذي ينشأ في المجتمع.⁽⁴⁾ أو هي الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي وفي متوسط الفرد منه في المجتمع، وتتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغير جذري في هيكل النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة وحدوث تغير في الهيكل الاجتماعي والثقافي للأفراد، وتغير السلوك الاقتصادي للمؤسسات المالية والإنتاجية في المجتمع.⁽⁵⁾ وبالتالي فإن مفهوم التنمية الاقتصادية ينصرف إلى الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في الناتج الوطني في المجتمع وفي متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة معينة من الزمن. والملاحظ أنه عادة ما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية، وذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن، بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة معينة من الزمن (عادة سنة).

(1) - د. شوقي أحمد، دينا الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت 1979 الطبعة الأولى ص16.

(2) - د. محمد العمري، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، دمشق 1969 ص23.

(3) - د. حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979 ص42.

(4) - E. Wagne Nafziger, Economic development, Campridge University press, 2006, page15.

(5) - محمود يونس، و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، - طبع ونشر، توزيع، الإسكندرية، 2000 ص301.

ومن ثم يبدو لغير المتخصصين أن هذين المصطلحين مترادفين ولكن جوهر كل منهما مختلف، فمفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث طبيعة التغير الذي يشير إليه، ومن حيث نطاق ذلك التغير، ولذلك يختلف النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية فيما يلي:⁽¹⁾

1-1- طبيعة التغير:

فالنمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، ولا يركز على نوعية التغير في الإنتاج، ولذا فالنمو الاقتصادي يركز على كمية التغير وليس على نوعية هذا التغير. أما التنمية فتشير إلى التغير الهيكلي المصحوب بزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مع مرور الزمن، كما تتضمن التنمية الاقتصادية حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني مصحوبة بتحسين نمط توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة، كما تركز التنمية على نوعية السلع والخدمات نفسها.

2-1 ديناميكية التغير:

يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون تدخل من قبل الدولة، ولذلك فإنه يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية. أما التنمية الاقتصادية فتحدث بفعل تدخل الدولة بمعنى أنها عملية مخططة أو محفوزة من الدولة من أجل إحداث التغيرات الجذرية المطلوبة في هيكل النشاط الاقتصادي، وفي هيكل توزيع الدخل وقد يتم ذلك من خلال خطة اقتصادية.

2-عناصر التنمية الاقتصادية:

توجد عدة عناصر للتنمية الاقتصادية أهمها:

2-1-خلق الإطار الملائم لعملية التنمية

تقتضي عملية نجاح التنمية الاقتصادية متطلبات في تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، ففيما يخص ناحية المجال السياسي فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية.

(1) - نفس المرجع السابق ص 301، 302.

أما في المجال الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما يتطلب نجاح التنمية الاقتصادية السريعة وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

2-2- التصنيع

ينظر إلى التصنيع على أنه منطلق أساسي لعملية التنمية الاقتصادية ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجال لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى.⁽¹⁾

2-3-رفع المستوى الاستثماري

تقتضي التنمية الاقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي في حاجة إلى رؤوس الأموال لتحصل بها على هذه المواد، فقد بات من الضروري رفع مستوى الاستثمار بالبلدان المتخلفة وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العدة من آلات و سلع استثمارية ورؤوس أموال لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية، كما أن ضيق السوق المحلي يجبرنا إلى توسيع حجم السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لعملية التصنيع.⁽²⁾

3-معوقات التنمية الاقتصادية:

إن المتتبع لسير عملية التنمية الاقتصادية سيواجه مرارا وتكرار أسئلة حول اختلاف وتيرة التنمية من بلد لآخر، وكذلك حول أسباب تقدم وتخلف بلد آخر، فلماذا مثلا الولايات المتحدة أكثر تقدما من كولومبيا، أو بريطانيا العظمى أكثر تقدما من أنغولا، ونرجح أن كل ذلك يعود أساسا إلى معوقات وموانع تؤول دون تسريع عملية التنمية الاقتصادية. فهناك العديد من المعوقات المختلفة التي تواجه البلدان خاصة النامية منها إزاء قيام التنمية الاقتصادية بها، هذه المعوقات التنموية متنوعة ومتباينة فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو سياسي.

(1) - د. محمد العماري، مرجع سابق ص 826.

(2) - د. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1976 ص 237.

3-1-المعوقات الاقتصادية:

وهي المعوقات ذات الطابع والتأثير الاقتصادي والتي تحد وتضعف وتعرقل من قيام التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وتحقيق الأهداف المرجوة منها بصورة سريعة وواسعة ومنظمة، وهذه العقبات تتركز في الجوانب التالية:⁽¹⁾

- تواجد الحلقات المفرغة أو القوى الدائرية للفقر والمرض والجهل في البلدان النامية، وما تؤدي إليه قوى هذا القانون في تحديد وضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان النامية إن لم تكن في غالبيتها، ولمختلف صور رأس المال المتنوعة سواء الإنتاجي أو الاجتماعي أو النقدي.
- ضيق الأسواق المحلية للبلدان المتخلفة.
- وجود الثنائية الاقتصادية، الاقتصاد المزروح ويقصد به وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما البعض تمام الانفصال داخل الاقتصاد الوطني، أحدهما متقدم والآخر متخلف وكلاهما شبه مغلق، أي انعدام الترابط الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية.
- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج من طرق ومباني وطاقة و سدود.... الخ .
- قلة مع عدم القدرة على الادخار، هذا إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار .

3-2-المعوقات الاجتماعية

إن من أبرز المعوقات الاجتماعية لعملية التنمية في البلدان النامية، العقبة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني العالي، وعلاقة ذلك بالمواد الطبيعية أو الثروة المادية، حيث تكون هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وكذا محدودية التعليم وندرة المهارات الفنية والإدارية بالنسبة للمجال الاقتصادي، وعدم كفاءة الجهاز الحكومي للقيام بالنشاط الإنتاجي، إضافة إلى عدم عدالة توزيع الدخل الوطني بين عناصره المكونة له.

3-3-المعوقات السياسية

إن أهم عقبة أمام التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، هي العقبات السياسية وتتمثل في فقدان وانعدام وتواجد القيادة السياسية الواعية والمخلصة والموحدة وطنيا وطبقيا، من أجل الإلمام والإيمان الكامل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وبإنجاز أهدافها المطلوبة.

وأحيانا يتركز النفوذ السياسي والاقتصادية بأيدي ساسة لا يؤمنون بالتنمية الاقتصادية أو لا يرغبون فيها، لما قد يؤدي إليه من أضرار بمراكزهم الاجتماعية أو مصالحهم السياسية والاقتصادية، رغم

(1) - محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ص58.

ما يحرصون على إعلانه للجماهير من إيمان وسعي إلى تحقيق التنمية، وما تتضمنه برامجهم السياسية عادة من مبادئ وأهداف إنمائية طموحة في زيادة الدخل الوطني، ورفع مستوى المعيشة ، دون فعل ذلك. عندئذ يكون عدم إخلاص القادة لقضية التنمية في أي بلاد عائقا رئيسيا في سبيل النهوض باقتصادياتها⁽¹⁾ ، وذلك لأن القيادة السياسية في أي بلد هي التي تتخذ القرار السياسي و تختار السياسة التي تسير عليها في المجال الداخلي والخارجي وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾ ، وأن تلك السياسة المختارة مرتبطة ومحددة بنوع القيادة السياسية وتركيباتها الاجتماعية. حيث تكون القيادة متكونة مثلا من عناصر إقطاعية أو شبه إقطاعية أو رأسمالية، فإن تلك القيادة تختار سياسة وتتخذ قرارات بما يحفظ ويرعى مصالحها بالدرجة الأولى ، فالقيادة السياسية لأي مجتمع كان هي التي تقود وتوجه سلطة الحاكم ومختلف مؤسسات وأجهزة الدولة ، وعليها يتوقف ويتحدد كيفية ونوع ومدى التنمية.

4- بعض نظريات التنمية الاقتصادية :

لقد خاض العديد من الاقتصاديين في العالم منذ القدم في دراسة موضوع التنمية الاقتصادية نظرا لما تعنيه لتقدم وتخلف المجتمعات ، وذلك قصد تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر فيها وإزاحة المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي لا تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية. فعندما يبدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج الوطني يركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معد تراكم رأس مال الطبيعي ومعدل نم الناتج الوطني، أي أن التغيير المهيمن في تحقيق هدف التنمية يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم، ولم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض أشهر النظريات الاقتصادية التي عاجلت هذا الموضوع.

4-1- النظريات الكلاسيكية⁽³⁾

يعتبر النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي الذي بني استنادا إلى آدم سميث ومالثوس والذي يعتمد على صياغة ريكاردو Ricardo أن دالة الإنتاج الكلية لاقتصاد ما تعتمد على كيفية تحويل

(1) - محمد عبد العزيز أحمد عجمية ، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد الاسكندرية، 2000 ، ص 105 - 106.

(2) - إسماعيل شعاعي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر ، 2000، ص 70.

(3) - James M. Cypher & L.Dietz، The process of economic development , Routledge Taylor & Francis group london , therd edition 2008 , page 125.

عناصر الإنتاج إلى نواتج. هذه العناصر التي تتمثل في الأرض (N)، العمل (L)، رأس المال (K)، التكنولوجيا (T) كلها تساهم في الإنتاج وبالتالي تؤدي إلى تنمية اقتصادية وفق دالة الإنتاج التالية:

$$y = f(N, L, K, T) \text{ وفق القيود التالية:}$$

$$\begin{cases} f_N, f_L, f_K, f_T > 0 \\ f_{NN}, f_{LL}, f_{KK}, f_{TT} < 0 \end{cases}$$

والذي يعني ببساطة أن الإنتاج الحدي (f_i) لكل عنصر من عناصر الإنتاج (i) موجب، كما أنها تكون خاضعة لقانون تناقص الغلة ($f_{ii} < 0$)، أو بمعنى آخر معدل النمو الاقتصادي بمرور الوقت (dy/dt) تابع.

ونجد أن معدل الإنتاج أو معدل التوسع بمرور الوقت تابع لعناصر الإنتاج الأربع وفق المعادلة:

$$dY/dt = f_N dN/dt + f_L dL/dt + f_K dK/dt + f_T dT/dt$$

ويمكن أن نفترض في المدى القريب أن معدل تراكم رأس المال سيكون نسبي dK/dt ، وبإضافة رأس مال طبيعي أكثر سيتطلب ذلك عمال أكثر لتشغيل آلات وأدوات الإنتاج الجديدة.

$$dL/dt = q dK/dt \quad (q > 0) \text{ وهكذا يمكن أن نكتب}$$

حيث q هو عدد العمال اللازم لكل وحدة جديدة من رأس المال الطبيعي k .

وقصد التبسيط نفرض في المدى القصير أن التكنولوجيا معطاة، وهي مستقلة إذن $f_T = 0$

إن الشروط المبينة أعلاه يمكن أن تبني وفق المعادلة كالتالي:

$$dY/dt = (q f_L + f_K) dK/dt$$

وهكذا فإن معدل النمو الاقتصادي في النموذج الكلاسيكي يعتمد جوهريا على نسبة التراكم الكبير لرأس المال (k)، حيث أن هذه النسبة محددة بمعدل الربح المكتسب من قبل المستثمرين الرأسماليين.

وحسب ريكاردو فالحد النهائي لمعدل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك حسب الطبيعة الملزمة لقانون تناقص الغلة، والذي يمكن ملاحظته من خلال المعادلة السابقة وفق (f_L) الذي يمثل الناتج الحدي للعمل، وذلك حتى يصل معدل دخل الفرد لمستوى ثابت وحسب مالتوس (Malthus's) فإن نمو السكان يؤدي نفس الوظيفة في النمو الاقتصادي.

وكخلاصة مهمة، أنه عند الاقتصاديين الكلاسيك فإن رأس المال الطبيعي هو العامل الحاسم في التأثير على سرعة التقدم الاقتصادي ومن ثم عملية التنمية.

4-2- النظريات النيوكلاسيكية للنمو

إن اهتمام الاقتصاديين في فحص مصادر النمو الاقتصادي وفي فهم سير المجتمع الرأسمالي اختفى عن الأنظار لفترة من الوقت مع النيوكلاسيك، حتى الثورة الحدية للفكر الاقتصادي بعد سنة 1870، والتي ربما جاءت كرد فعل على فكر ماركس للنظرية الكلاسيكية التي توقعت سقوط الرأسمالية من قبل العمال المحرومون من الحقوق⁽¹⁾. فالتحليل النيوكلاسيكي كان بشكل حازم موجه على سلوك الأفراد وكيفية تحقيق الربح الأقصى للشركات التنافسية.

ففي المنظور الاقتصادي الكلي فإن النمو الاقتصادي متأصل حول توزيع الدخل، والذي حفز الاقتصاديين الكلاسيك لفسح المجال للاهتمام الضيق في شروط تطبيق الأسعار وكميات الموازنة في الأسواق الفردية.

و من أهم النظريات النيوكلاسيكية ما يلي :

4-2-1- النموذج النيوكلاسيكي لسولو (Solow)⁽²⁾

إن أحد أكثر التنظريات النيوكلاسيكية للتنمية الاقتصادية نظرية الاقتصادي الأمريكي روبرت سولو Robert Solow الحائز على جائزة نوبل سنة 1956، والذي وضع دالة إنتاج كلية من نوع كوب دوغلاس حسب المعادلة:

$$Y(t) = A(t)K(t)^a L(t)^{1-a} / 0 < a < 1$$

حيث نلاحظ أنه يتوافق مع النماذج الكلاسيكية في قانون الغلة المتناقصة في كل من رأس المال (K) والعمل (L) في المدى القريب، بينما هناك غلات حجم ثابتة في بعض عناصر الإنتاج تتغير بنفس النسبة المثوية في المدى البعيد.

حيث $A(t)$ عامل التقدم التكنولوجي الخارجي الذي يؤثر على وظيفة الإنتاج ولكن ليس بشكل عام ، ويفترض أن التغيير التكنولوجي متوفر في كل الاقتصاديات وبنفس التأثيرات ، بغض النظر عن التطور من بلاد لأخرى .

وكما رأينا أنه في وظيفة الإنتاج الكلاسيكية حسب المعادلة السابقة فإن تغيير (t) يؤدي إلى تغير متصاعد في الإنتاج .

(1) –E.Wayne, Nafziger, op.cit, Page 128.

(2) - Idem.

4-2-2-نظرية روستو WW.Rostow

يوضح روستو في نظريته عن مراحل النمو الاقتصادي أن عملية النمو الكاملة تمر بخمس مراحل وهي⁽¹⁾:

أ-مرحلة المجتمع التقليدي

يرى روستو أن المرحلة الأولى من مراحل النمو يكون فيها المجتمع تقليديا ويتميز هذا المجتمع بميزات أساسية:

- مجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا وبالتالي لا يساعد على تطور الإنتاجية كما أن 85% من أفراد المجتمع يعملون في القطاع الزراعي مع ضعف لمردود الأرض للهكتار الواحد.
- الدخل الوطني يصرف في معظمه في أشياء غير إنتاجية .
- السلطة السياسية تكون في أيدي ملاك الأراضي ، ومركزية يدعمها الجيش .

ب-مرحلة التهيؤ للانطلاق

تتميز هذه المرحلة بالميزات التالية :

- المرحلة الانتقالية للانطلاق، حيث تحدث فيها تغييرات جذرية في القطاعات غير الصناعية (الزراعة، الصناعة ، النقل..).
- ارتفاع الاستيراد الذي يحول من صادرات المواد الأولية.
- يتطور النقل بسبب ارتفاع مستوى التجارة.
- تغلغل التقدم الاقتصادي من الخارج عن طريق نقل التكنولوجيا.

ج-مرحلة الانطلاق

تتميز هذه المرحلة بقصرها نسبيا بالمقارنة مع المراحل الأخرى.

- يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد.
- تحدث تغييرات كبيرة في التقنيات المستخدمة، والتي تعتبر من أهم خصائص هذه المرحلة.
- تنتصر في هذه المرحلة الطبقة المستخدمة للثقافة الجديدة والصناعة المتطورة على حساب الطبقة التقليدية المحافظة على الأنظمة الإنتاجية القديمة، ويرى "روستو" أنه في هذه المرحلة ينتقل معدل الاستثمار من 5% إلى 10% من الدخل الوطني.

د-مرحلة الاندفاع نحو الاكتمال

تعتبر هذه المرحلة أطول نسبيا و تتميز بما يلي :

- حجم الاستثمارات يقدر بين 10% و 20% من الدخل الوطني، بحيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة السكانية.

(1) - اسماعيل شعباني، مرجع سابق ص70.

- يزداد تطبيق التكنولوجيا الحديثة.
- تتطور التجارة الخارجية.
- تتغير بنية العمال، فتدخل طبقة العمال الماهرين.
- يرتفع الاستهلاك.
- زيادة المعرفة والتنظيم لدى الطبقة الصناعية فتصبح الأعمال الصناعية أمرا سهلا.

ه- مرحلة الاستهلاك الواسع

يمكن الوصول إلى هذه المرحلة بمجتمع تم اكتماله من التطور التقني واستخدام التكنولوجيا، وهنا يشير "روستو" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بلغت هذه المرحلة في القرن العشرين، بحيث أصبح الاستهلاك جماعيا، لكن أوروبا واليابان هما في طريق الوصول إلى هذه المرحلة، أما روسيا وغيرها فهم بعيدون عن هذه المرحلة. و تتميز هذه المرحلة بما يلي :

- في هذه المرحلة يرتفع الدخل الحقيقي لفرد، بحيث يصبح عدد كبير من الأفراد في المجتمع يتمتعون بكثير من الحاجات الضرورية (الأكل، اللباس، السكن...).
- يفوق عدد السكان المتمدنين عدد السكان الريفيين، ويفوق كذلك عدد العمال الإداريين عدد العمال الآخرين.

- يصبح التقدم ليس هدفا، لأنه يصبح أمر سهل الوصول إليه.
- ويخلص روستو في تحليله إلى أنه لكي تصل البلاد النامية إلى مرحلة الانطلاق Take off stage، عليها أن تحقق ثلاث شروط مترابطة، يقف على قممها تكوين رأس المال، وعليها تزيد نسبة الاستثمار إلى 10% من ناتجها الوطني، وأن يظهر بها قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات نمو عالية، وأن تتوفر بيئة سياسية واجتماعية وثقافية موافقة.

4-2-3- نموذج هارود- دومار Harrod-Domar

تم اقتراح هذا النموذج من طرف ⁽¹⁾ Harrod-Domar في الأربعينات و قد حدد في إطار إشكالية حركة رؤوس الأموال الدولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، أي أنه يستند ضمنا على نظرية نقل النمو الاقتصادي بواسطة حركة رؤوس الأموال. ⁽²⁾

ونجد أن النموذج يحاول تحديد العوامل التي تتحكم في معدل الاستثمار وذلك وفق المعادلة ⁽³⁾:

⁽¹⁾ Domar - اقتصادي أمريكي ولد سنة 1914.

Harrod - فيلسوف و اقتصادي إنجليزي ولد سنة 1900.

⁽²⁾ - موسى بوزيفة المديونية الخارجية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2003 ص12.

⁽³⁾ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 117.

$$gk=s$$

$$g = \frac{\Delta y}{y} \quad \text{حيث : } g : \text{نسبة النمو}$$

$$s = \frac{S}{y} \quad \text{S : نسبة الادخار}$$

S : تمثل الادخار.

$$K = \frac{I}{\Delta Y} \quad \text{K : المعامل الحدي لرأس المال}$$

I : الاستثمار الصافي الحقيقي أو تراكم رأس المال.

Y : الدخل الوطني أو الناتج الوطني.

$$\frac{S}{Y} = \frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{I}{\Delta Y} \quad \text{و هكذا فان}$$

و هذا لان الاستثمار يساوي الادخار (I = S)

فالادخار يلعب دوره وقد يكون مضرا في حالتين الإفراط والنقص على حد سواء, فإذا كان مفرطا فانه يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي طبقا لنظرية كيتز: "إن الإفراط في الادخار يشكل مصدرا لنقص التوظيف وعليه من مصلحة البلدان النامية التي تعاني من نقص الادخار التعامل مع البلدان المتقدمة" (1)

ونلاحظ أن النموذج جاء في سياق حركة رؤوس الأموال وهو ينطلق من ضرورة اللجوء للتمويل الخارجي من اجل الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق مستوى النمو المراد الوصول إليه ونلاحظ

$$G = \frac{S}{K} \quad \text{كذلك من خلال صيغة النموذج}$$

انه من اجل تسريع معدل النمو يجب :

- ✓ إما ارتفاع الميل الحدي للادخار أي تشجيع الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع الإنتاجي وبالتالي زيادة في حجم الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات ومنه فالنمو يعطي أولوية للصناعات التصديرية على حساب الصناعات الأخرى لضمان دفع خدمات الديون الخارجية.
- ✓ انخفاض معامل استعمال رأس المال².

وكخلاصة فان نموذج هارود- دومار يمكن في الحقيقة تطبيقه في الدول المصنعة لان الدول النامية، ينقصها الادخار وكذلك تراكم رأس المال, فإنها لا تملك الأجواء المناسبة لاستخدام التقنيات الحديثة ، وكذلك فان الأجواء السياسية والاجتماعية في الكثير من الدول النامية غير مواتية لإدخال التقنيات الحديثة.

(1) - مخطط مسعود، الدين والمديونية في الرأسمالية وانعكاساتها على البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1991، ص 127.

(2) - بجاوي مونية، المديونية الخارجية للجزائر، دراسة قياسية و بناء نموذج للتوقف عن الدفع، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 15.

إن اعتبار عنصر رأس المال الوحيد والرئيسي لتحقيق التنمية يجعلنا نخطئ إذ في الحقيقة قد يلعب هذا العنصر دورا هاما لكنه غير كاف لتحقيق التنمية والنمو ، وتبقى العناصر الأخرى (من أوضاع اجتماعية وسياسية) الدور الأهم والرئيسي لتحقيق التنمية⁽¹⁾.

4-2-4- نموذج هالي HEALY

يعتمد نموذج هالي على فرضيات نموذج هارود- دومار ويهدف النموذج إلى تحديد شكل دالة الادخار المحلي التي تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق معدل النمو المستهدف مع ضمان استمرار تناقص في التمويل الخارجي بحيث يصل عبر الزمن إلى الصفر ، أو بعبارة أخرى حتى يصل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة النمو الذاتي.

ونجد أن النموذج يفترض ثلاث معادلات⁽²⁾:

✓ معادلة الاستثمار: تتخذ معادلة الاستثمار في بداية الفترة الشكل التالي:

$$I_0 = (r/\partial)y_0 \dots\dots\dots (1)$$

✓ معادلة الادخار :

$$I = S + F \rightarrow S_0 = I_0 - F_0 \dots\dots\dots(2)$$

✓ معادلة الدخل الوطني :

$$Y_t = Y_0(1+r_t)^t \dots\dots\dots(3)$$

من (1) و (2) نجد :

$$I_t = (r/\partial)Y_t$$

$$S_t = (r/\partial y_0 - F_0) + s(y_t - y_0) \dots\dots\dots(4)$$

حيث: y: الناتج الوطني

I: الاستثمار

S: الادخار المحلي

F: حجم التمويل الخارجي.

r: معدل النمو المستهدف

∂: المعامل الحدي للدخل إلى رأس المال

s: المعامل الحدي للادخار.

⁽¹⁾ -Jaque Brasseul, Introduction à l'économie de developpement, ARMANDCIN Paris, 1989, p48.

⁽²⁾ -د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978 ص188.

ومن المعادلة (4) نجد أن المدخرات التي يحققها الاقتصاد الوطني في الفترة (t)، إنما تتكون من مستويات الادخار الوطني الذي كان يتحقق في الفترة الابتدائية S_0 مضافا إليه الزيادة التي حدثت في الادخار نتيجة الزيادة في الدخل الوطني، وأن الزيادة في الادخار الوطني تتوقف على ما يسمى بالمعدل الحدي للادخار Marginal saving Ratio والذي يحدد نسبة ما ينجزه المجتمع في كل زيادة تحدث في الدخل الوطني.

$$F_t = I_t - S_t \quad \text{و لدينا :}$$

بالمقارنة مع المعادلتين (3)، (4) نجد

$$F_t = (r/\partial - s)(y_t - y_0) + F_0 \dots \dots \dots (5)$$

حيث F_t : صافي التدفقات لرأس المال الأجنبي.

ومن المعادلة (5) نستنتج:

➤ إذا كان معدل الادخار الحدي يساوي معدل الاستثمار أي أن $(r/\partial = S)$ يعني أن الاقتصاد الوطني يحتاج باستمرار إلى استقدام رؤوس الأموال الأجنبية بما يعادل حجم التمويل الخارجي الذي استعان به في بداية الفترة.

➤ إذا كان معدل الادخار الحدي أقل من معدل الاستثمار أي أن $(r/\partial > S)$ يعني أن الاقتصاد سوف يحتاج بشكل مستمر و متزايد لرؤوس الأموال الأجنبية ولن يستطيع الاقتصاد الوطني التخلص من حاجته للتمويل الخارجي إذا أراد الاستمرار في تحقيق معدلات النمو المستهدفة كما ستتحه الديون الخارجية للتزايد دائما.

➤ كلما كان معدل الادخار الحدي أكبر من معدل الاستثمار كلما قلت الحاجة للتمويل الخارجي.

وبتعويض Y_T للمعادلة (3) في المعادلة (5) نجد:

$$F_t = (r/\partial - S) [y_0 (1+r_t)^t - 1] + F_0$$

وتعني أنه حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي أي حتى تكون F_t مساوية للصفر ويجب أن يكون

$$(1+r_t)^t = [F_0 / (s - r/\partial) y_0] + 1$$

وهذه المعادلة تبين أن معدل النمو للاقتصاد في فترة t مرتبط بالتمويل الخارجي في الفترة الابتدائية (F_0) . وكخلاصة وحتى يصل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة النمو الذاتي لا بد أن يزيد معدل الادخار الحدي عن معدل الاستثمار المطلوب.

فإن لم يتحقق هذا الأمر وتقاوست السياسة الاقتصادية عن جعل معدل الادخار المحلي مرتفع إلى المستوى المطلوب، فإن تحقيق معدل النمو الذي يضعه الاقتصاد الوطني يتطلب الاعتماد على القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية ولن يصبح في مقدوره الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي.

4-2-5- نظرية النمو المتوازن: (راغانور كس R.NURKS)

تعود هذه النظرية إلى نوركس وهو اقتصادي أمريكي من جامعة كولومبيا الذي تبنى الأفكار الرئيسية التي قدمها روز نشتاين- روان عن فكرة الدفعة القوية، والتي تدعو إلى قيام عدد كبير من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد والتي تتكامل مع بعضها البعض. بما يكسبها الجدوى الاقتصادية، وتساعد على الانتقال بالمجتمع المتخلف إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي.⁽¹⁾

ويركز نوركس على الحلقة المفرغة التي يخلقها حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن، مع ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة بحيث لا يحول تخلف القطاع الزراعي من نمو القطاع الصناعي.⁽²⁾

ولا يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أن تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة التي تنتجها الصناعات الاستهلاكية.

ويرى نوركس أن القيام بعدد كبير من الصناعات الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية ليس بغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى للتنمية، أي أنه يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي نظرا للعقبات التي تواجه التصنيع للسوق الخارجي في البلاد النامية، والصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري للتنمية يجب أن تنصب على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة مثل صناعة الملابس والصناعات الغذائية.

أما الصناعات الثقيلة يجب تأجيلها في المراحل الأولى للتنمية، ويتم استيرادها من البلاد المتقدمة، لأن ظروف البلاد النامية لا تسمح بإقامة مثل هذه الصناعات.

ويدعو نوركس إلى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية في الحل الأول لتوفير المواد الأولية اللازمة لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن، وعدم الثقة في جدوى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية للدول النامية التي مازالت شروط التبادل الدولية في غير صالحها، وأن توفير الموارد المالية يأتي من القطاع الزراعي وتوجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي، وهذا سوف يرفع بدوره في إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة اكتظاظه بالعمالة.

(1) - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004 ص163.

(2) - مشير الوردى، المديونية الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة الجزائر 2006 ص10.

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

نستهل دراسة تمويل التنمية الاقتصادية بشرح المقصود برأس المال في الدول النامية، حيث يقصد برأس المال الكميات المتراكمة من الموارد المادية التي تساهم بمرور الزمن في زيادة التدفق من السلع و الخدمات و كثيرا ما نلتبس اختلاف مفردات الكميات المتراكمة من الموارد المادية التي تتماشى مع هذا التعريف من دولة إلى أخرى فنجد أن بعض أوجه الإنفاق الاستهلاكي في الدول المتقدمة تمثل إنفاقا رأسماليا في الدول النامية، كذلك فإن العديد من الخدمات اليومية يتعين اعتبارها استثمارا استهلاكيا ولعل أهمها خدمات التعليم والخدمات الصحية والتي أصبح يطلق عليها رأس المال الاجتماعي⁽¹⁾.

وستتناول في هذا المبحث بالعرض والشرح والتحليل بكل من الموارد الحلية (المصادر الداخلية) و المصادر الخارجية وكذلك سنتطرق إلى فجوة الموارد المحلية والتجارة الخارجية.

1-مصادر التمويل المحلية

يمكن القول بصفة عامة أن هذه المصادر تتمثل في الادخار الاختياري والادخار الإجباري.

1-1- الادخار الاختياري

المقصود بالادخار الاختياري ذلك الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات طوعية واختيارا ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال.

• مدخرات القطاع العائلي:

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب —وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة. و تعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

وتتمثل مصادر الادخار العائلي في:

✓ المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشأها الهيئات والمؤسسات.

✓ الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد التي يحتفظون بها في صورة نقود أو كأصول أخرى كالحلي و المجوهرات أو الودائع الادخارية لدى صناديق التوفير و الاحتياط والبنوك التجارية.

✓ سداد الديون ومقابلة التزامات أخرى.

⁽¹⁾ محمد عبد العزيز، عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 215، 216.

وبهذا يمكن للادخار العائلي أن يأخذ عدة صور فقد يكون بسيطاً كحيازة الأفراد على الأراضي أو ثروة حيوانية مثلاً، كما يمكن أن يكون في صورة عملات أجنبية ومعادن نفيسة، وقد يأخذ شكلاً متطوراً كالتعامل مع المؤسسات المالية ك شراء الأسهم و السندات أو شهادات التأمين على الحياة أو إيداع الأموال في الجهاز المصرفي وشركات توظيف الأموال⁽¹⁾.

ويحدد الادخار في القطاع العائلي وفقاً للعوامل التالية:

- حجم الدخل أي كلما زاد دخل الفرد كلما ارتفع الميل الحدي للادخار ومنه كانت قدرته على الادخار أكبر.
- الاستهلاك الذي تحدده العوامل الموضوعية كالأسعار وعوامل ذاتية.
- العادات الوعي والتقاليد.
- الضرائب والأعباء الاجتماعية.
- التضخم النقدي، حيث زيادة الادخار إذا ما كان هدف سياسة التضخم إنقاص الاستهلاك بغية إتاحة جزء من الدخل الوطني للاستثمار.

● مدخرات قطاع الأعمال:

يشمل ادخار قطاع الأعمال الخاص والعمومي كل ما تخصصه مختلف الشركات و المؤسسات المنتجة والتجارية ذات الطابع الخدمي من أرباحها في زيادة استثمارها، ويتحدد حجم ادخار هذا القطاع بالأرباح المحققة وعلى سياسة التوزيع المتبعة، فكلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة وغير منتظمة يترتب عنها زيادة في ادخار المؤسسات في فترات الرواج والرخاء، بينما تميل إلى الانخفاض في فترات الكساد والركود⁽²⁾.

يتمثل الادخار الصافي للمؤسسات في الإيرادات الإجمالية مطروحا منها مجموع قيمة مستلزمات الإنتاج والمدفوعات التعاقدية لأصحاب عوامل الإنتاج و أقساط الاستهلاك وصافي الضرائب (الأعباء الضريبية، الإعانات) و الأرباح الموزعة، تتمثل مستلزمات الإنتاج في المواد الأولية المختلفة ومواد الطاقة المستعملة خلال عملية الإنتاج، أما المدفوعات التعاقدية فتتضمن كل ما يدفع لأصحاب عوامل الإنتاج في شكل أجور و مرتبات وفوائد، وتخص أقساط الإهلاك كل الأصول المختلفة من أراضي وآلات.

⁽¹⁾ تحليل دعاس، الادخار المحلي و التمويل الخارجي بين التكامل و الإحلال، دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص22.

⁽²⁾ محمد عبد العزيز عجمية و عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ص198.

وتجدر الإشارة إلى أن ادخار قطاع الأعمال لا يكتسي أهمية بالغة كادخار القطاع العائلي في مشاريع التنمية الاقتصادية، لأنه -ادخار قطاع الأعمال - يمثل مصدرا متواضعا نظرا لصغر حجم القطاع الخاص خاصة بالدول النامية، كما أن الأموال المدخرة لا توجه بالضرورة إلى الاستثمار بل يمكن أن تدخر احتسابا لوقوع طارئ أو لتعزيز عملية التوزيع في حالة انخفاض قيمة الأرباح المحققة.

1-2- الادخار الإجباري:

يقصد بالادخار الإجباري ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد- بعيدا عن حاجة الاستهلاك - بطريقة إلزامية، أي دون أن يقبلوا عليه طوعية واختيارا.

و يتمثل الادخار الإجباري أساسا في الادخار الحكومي والتضخم وما يسمى الادخار الجماعي.

• الادخار الحكومي:

تلجأ الحكومة إلى تنمية مواردها وإلى كبح نفقاتها بهدف تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة، وهذا ما يعبر عنه بالادخار الحكومي. يتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية و النفقات الحكومية الجارية، فإذا تحقق فائض فان الحكومة توجهه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد ما عليها من ديون إن وجدت، أما في حالة العكس أي زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات (حالة العجز) تعتمد الحكومة لتمويل استثماراتها إلى السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو على الإصدار النقدي.

إن مجمل الإيرادات النهائية لإدارات الجماعات المحلية والضمان الاجتماعي تشكل دخل الدولة، يتشكل هذا الأخير من الضرائب، الاشتراكات و الاقتطاعات الإجبارية. وهو يأخذ ثلاثة اتجاهات رئيسية، يمثل الجزء الأول دخل الأعوان الاقتصاديين الآخرين في شكل مرتبات و أجور الموظفين ويوجه الجزء الثاني نحو نفقات الإدارات أما الباقي يمثل الادخار الإجمالي للدولة و الذي يخصص بدوره لتمويل الاستثمارات الإنتاجية و النفقات العمومية الأخرى⁽¹⁾.

إن العوامل التي تحكم الادخار الحكومي المتمثل في الفائض هي نفسها التي تحدد كلا من الإيرادات الجارية من جهة و النفقات الجارية من جهة أخرى، حيث تتمثل أهم الإيرادات الحكومية في حصيلة الضرائب التي تعد شكلا من أشكال الادخار الإجباري و تمثل اقتطاعا نهائيا من دخول الأفراد و المؤسسات من جانب الدولة، أما المصاريف العمومية الجارية فتكون إما على شكل نفقات عامة أو على شكل نفقات تحويلية.

⁽¹⁾ Henri Cazal et Pierre Vajda, les pièges de l'épargne, Edition du Seuil Paris, 1999, p53.

• الادخار عن طريق التضخم:

لمواجهة مطالب التنمية كثيرا ما تلجأ الدولة إلى مصادر الادخار الإجباري، لذلك كثيرا ما تلجأ الحكومات إلى اقتطاع جانب من الدخل و الموارد الحقيقية للأفراد وسبيلها إلى ذلك هو إنفاق قوة شرائية جديدة تقتربها من الجهاز المصرفي و ذلك لتغطية عجز تستحدثه في الميزانية و عادة ما يترتب على الإنفاق التضخمي زيادة في المستويات العامة للأثمان. بمعدل أعلى من ارتفاع الدخل النقدي، يعني أن الدخل الحقيقية للأفراد قد انخفضت و انخفاضها معناه إجبار الأفراد على إنقاص حجم استهلاكهم أو إجبارهم على تكوين ادخار حقيقي من وجهة نظر المجتمع أو الطبقة التي زادت دخولها النقدي بمعدل الزيادة في الأثمان.

و كذلك يتم عن طريق التضخم نقل الثروة من المستهلكين في صورة أسعار مرتفعة إلى المنتجين في صورة أرباح استثنائية، هذه الطريقة تعتبر حافزا هاما على التوسع في الإنتاج و إعادة استثمار الأرباح وعلى الدول النامية التي ترغب في تحقيق أكبر فائدة من التضخم في حل مشاكل تدبير المدخرات أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار، ذلك لأن الدول النامية لا بد وأن تتعرض لقدرة من التضخم كنتيجة لتنفيذ برامج التنمية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الدخل مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات وعلى الأخص الأساسية والغذائية، لذلك يتعين على الدولة أن تزيد من إنتاجها الزراعي ومن إنتاج المشروعات الجديدة، وإلا فإن التنمية ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتبعية زيادة الاستيراد وما ينجم عن ذلك من مشكلات قد تفوق التنمية⁽¹⁾.

• الادخار الجماعي:

يقصد بالادخار الجماعي ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية نتيجة لتشريعات معينة يفرضها القانون، وذلك يعني أن الفرد ليس له أي سلطان على هذا النوع من الادخار حيث لا يمكن له سحبه أو استرداده في أي وقت يشاء كما هو الحال بالنسبة للمدخرات الاختيارية.

ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بشتى أنواعها، ولقد احتل هذا النوع من الادخار مكانة هامة في الدول المتخلفة لأن التأمينات الاجتماعية تستطيع أن تقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، التي عادة ما تصاحب عملية التنمية الاقتصادية و ذلك عن طريق كبح جماح الطلب على الاستهلاك.

⁽¹⁾ محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق ص 259.

و الواقع أن الادخار الجماعي يتميز عن الأنواع الأخرى للادخار الإجباري في أن الأفراد الذين يساهمون في تكوينه يحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية و التعويضات و المعاشات...إلخ.

ومعنى ذلك أن هذا الادخار إلى جانب إسهامه في تمويل التنمية الاقتصادية، فإنه يسهم أيضا في استقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد عن طريق تأمين حياتهم و مستقبلهم وضمان حقوقهم قبل أرباب الأعمال، ولذا فهو أكثر قبولا لدى الأفراد و الهيئات عن الأنواع الأخرى للادخار الإجباري.

و الملاحظ في البلاد النامية هو عدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري و الإجباري للوفاء بحاجات الاستثمار فيها، أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة فإنها تضطر إلى اللجوء إلى العالم الخارجي لكي تسد هذه الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها لتحقيق مستويات التنمية المطلوبة⁽¹⁾.

والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هنا هو كيف يمكن أن نقدر هذه الفجوة بين الموارد المحلية وحجم الاستثمار المطلوب ؟.

وللإجابة على هذا السؤال نتطرق إلى نموذج الفجوتين و الفكرة الجديدة في هذا النموذج هي وجود علاقة بين مستوى المدخرات المحلية و التمويل الخارجي فكلما كان مستوى المدخرات المحلية ضئيلا كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي.

2- نموذج الفجوتين:

إن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها نموذج الفجوتين Two gaps model تتمثل في أنه توجد علاقات محددة بين بعض المتغيرات الاقتصادية، مثل العلاقة بين معدل النمو و معدل الاستثمار، و العلاقة القائمة بين الاستثمار و الواردات من السلع الإنتاجية، و كذلك من ناحية أخرى إمكانية زيادة بعض المتغيرات الاقتصادية مثل الادخار المحلي و حصيلة الصادرات خلال فترة معينة من الزمن، و يعطي لنا الفرق بين قيمة الواردات المطلوبة و الحصيلة المتوقعة من الصادرات ما يسمى بفجوة التجارة الخارجية و التي يجب أن تتساوى مع فجوة الموارد المحلية (الاستثمار-الادخار) وذلك بناء على العلاقة المعروفة في المحاسبة الوطنية، وإذا تمكنا من أن نحدد العلاقات القائمة بين المتغيرات السابقة بشكل كمي حينئذ يمكن رسم وتطبيق السياسة الاقتصادية المناسبة لتحقيق معدل النمو المستهدف.

(1) رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة 1966 ص 245.

2-1- تقدير فجوة الموارد المحلية

ينصرف تقدير فجوة الموارد المحلية إلى محاولة تقدير متغيرين أساسيين يحكمان معدل نمو الدخل الوطني، وهما معدل الاستثمار و معدل الادخار المحلي. و تعرف هذه الفجوة بأنها عبارة عن الفرق بين قيمة المدخرات الوطنية ممكنة التحقيق S_t و قيمة الاستثمارات الوطنية المخططة I_t لنفس الفترة⁽¹⁾.

2-1-1- تقدير الاستثمارات المطلوبة

لتقدير حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل معين للنمو، نستعين بأساليب وطرق تقديرية مختلفة من أهمها:

أ- طريقة دالة كوب دو جلاس:

وتنطوي الفكرة الأساسية في هذه الطريقة على وجود افتراضين أساسيين:

- أن الإنتاج يعتمد على عنصرين من عناصر الإنتاج و هما العمل ورأس المال.
 - أن هناك إمكانية للإحلال بين هذين العنصرين لتحقيق حجم معين من الإنتاج.
- و تعرف دالة كوب دو جلاس بـ:

$$Y_t = AL^a K^b$$

حيث:

Y_t : هو الناتج الوطني في الفترة t .

K : عنصر رأس المال.

L : عنصر العمل.

a : معامل مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل

b : معامل مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال

A : معامل ثابت.

إذا ما زاد عنصر العمل بنسبة 1% فإن الإنتاج سيزداد بنسبة معينة هي $a\%$.

إذا ما زاد عنصر رأس المال بنسبة 1% فإن الإنتاج نتيجة لذلك سيزداد بنسبة معينة هي $b\%$.

⁽¹⁾ رمزي زكي، أزمة المديونية الخارجية رؤية من العالم الثالث، مرجع سابق، ابتداءً من الصفحة 53.

إذا ما زاد عنصر العمل و رأس المال معا بنسبة 1٪ فإن الإنتاج سيزيد بنسبة $a + b$ ٪ .

و كذلك فإنه إذا كان:

■ $a + b = 1$ هذا يعني أن الإنتاج الكلي سيزداد بنفس تزايد كل من عنصري العمل و رأس المال و يطلق على هذه الحالة ثبات الغلة.

■ $a + b > 1$ هذا يعني أن الإنتاج الكلي سيزداد بنسبة أكبر من تزايد عنصري العمل و رأس المال و يطلق على هذه الحالة تزايد الغلة.

■ $a + b < 1$ هذا يعني أن التاج الكلي سيزداد بنسبة أقل من تزايد عنصر العمل ورأس المال و يطلق على هذه الحالة تناقص الغلة.

و استنادا على نموذج دالة الإنتاج نضع بعض الفروض المتعلقة بالمتغيرات الأخرى في النموذج⁽¹⁾:

■ نفترض أن المعاملين a و b سيظلان ثابتين خلال الفترة.

■ العمالة سوف تتزايد خلال هذه الفترة بمعدل معين و ليكن (r_1) أي أن:

$$\bar{L} = (1 + r_1)L$$

■ الناتج سوف ينمو بمعدل معين و ليكن g أي أن:

$$\bar{Y} = (1 + g)Y$$

■ يلزم لتحقيق معدل النمو المستهدف في الإنتاج أن يزيد مستوي رأس المال من K إلى $\bar{K}$ بمعدل

نفترض أن يكون g ، أي أن:

$$\bar{K} = (1 + r_2)K$$

ومنه فإن:

$$\bar{Y} = A \bar{L}^a \bar{K}^b \dots\dots\dots(1)$$

وبالتعويض في (1) بقيمة كل من $\bar{L}$ و $\bar{K}$ ينتج:

$$\bar{Y} = A[(1 + r_1)L]^a [(1 + r_2)K]^b$$

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق ص 55.

$$\bar{Y} = AL^a K^b (1+r_1)^a (1+r_2)^b$$

و بالقسمة على Y ينتج:

$$\frac{\bar{Y}}{Y} = (1+r_1)^a (1+r_2)^b$$

$$(1+r_2)^b = (1+r_1)^a (1+r_2)^b$$

$$(1+r_2)^b = \frac{(1+g)}{(1+r_1)^a} \quad \text{ومنه:}$$

و لحل هذه المعادلة الأخيرة نحصل على قيمة r_2 التي تبين لنا معدل الزيادة المطلوبة في الاستثمار لتحقيق معدل النمو المستهدف للإنتاج g .

- فإذا توافرت معرفة كل من معاملي المرونة a و b ، ومعدلي النمو من الناتج g والعمل r_1 وحجم الاستثمار عند بداية الفترة أمكن حساب r_2 وعليه دالة الاستثمار تأخذ الشكل:

$$I_t = I.r_2 \dots\dots\dots(2)$$

ب-طريقة معامل رأس المال:

إن تقدير الاستثمارات المطلوبة لخطة التنمية عن طريق استخدام معامل رأس المال يعد أكثر الطرق شيوعاً في التطبيق و يعتمد التقدير هنا على العلاقة المعروفة باسم معامل رأس المال التي تحدد لنا العلاقة بين حجم الناتج و تتخذ هذه العلاقة الشكل البسيط التالي:

$$k = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y}$$

حيث

k : معامل رأس المال

K : رأس المال.

Y : حجم الناتج الوطني.

I_t : الاستثمار الصافي اللازم لتحقيق معدل نمو الاقتصاد في الفترة t .

و حسب هذا المعامل فإن البلد الراغب في تحقيق زيادة معينة في الناتج الوطني الإجمالي عليه استثمار حجم مناسب من رأس المال و الصيغة تكتب :

$$I_t = k[Y_t - Y_{t-1}] \dots \dots \dots (3)$$

أما الفرق بين $[Y_t - Y_{t-1}]$ فهو عبارة عن الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي، وهي مقدرة بتكلفة عوامل الإنتاج والتي هي مضروبة في معامل رأس المال و التي تعطي حجم الاستثمار.

2-1-2- تقدير حجم الادخارات

يتطلب تقدير المدخرات المحلية توفير بيانات كافية حول المصادر المختلفة لتكوين هذه المدخرات الإجبارية و قد تعرضنا بالتفصيل لهذه المصادر في (مصادر التمويل المحلية من هذا الفصل). حيث تتفاوت الأهمية النسبية لكل مصدر طبقا للوزن النسبي الذي يحتله القطاع في النشاط الاقتصادي، وبالرغم من أن العوامل المؤثرة في تحديد حجم و مستوى الادخار في كل قطاع هي عوامل متفاوتة ومختلفة إلا أننا نلاحظ وبصفة عامة أن المصادر القطاعية للادخار تتأثر تأثرا بليغا بمستوى الدخل الوطني المحقق، ومنه نعتبر الادخار المحلي دالة في مستوى الدخل.

$$S_t = sY_t + S_0$$

حيث

$$s: \text{الميل الحدي للادخار وهو عبارة عن التغير في } S \text{ على التغير في } Y, s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}.$$

S_0 : الادخار المستقل عن الدخل الجاري للفترة t .

و S_t و Y_t تمثلان كالعادة الادخار و الدخل على التوالي في الفترة t .

2-1-3- تقدير الفجوة

بمقارنة المستوى المقدر للمدخرات المحلية في الفترة t بالمستوى المقدر للاستثمارات المطلوبة اللازمة

لتحقيق معدل النمو المستهدف نحصل على ما يسمى بفجوة الموارد المحلية.

وعليه فإن فجوة الموارد المحلية F_t^s تأخذ الصيغة:

$$F_t^s = I_t - S_t$$

و من المعادلة (2) و المعادلة (3) نجد أن:

$$I_t = I \cdot r_2 = k[Y_t - Y_{t-1}]$$

و بالتعويض نحصل على:

$$F_t^s = k[Y_t - Y_{t-1}] - S_t$$

تستعمل هذه العلاقة في تحديد حجم الفجوة بين المدخرات المحلية و الاستثمارات الواجب تحقيقها من أجل بلوغ قدر من النمو المستهدف و الذي رمزنا له هنا بـ $[Y_t - Y_{t-1}]$.

2-2- تقدير فجوة التجارة الخارجية:

تقدير فجوة التجارة الخارجية يتطلب تقدير كل من الصادرات و الواردات :

2-2-1 تقدير قيمة الواردات:

إن تقدير قيمة الواردات لا بد أن تنطلق من فكرة أساسها أن هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية و بين الطلب على الواردات، بمعنى أن حركة التنمية عبر الزمن، وما تنطوي عليه من متطلبات و تغيرات اقتصادية و اجتماعية سوف تؤثر على اتجاهات الطلب على الواردات المختلفة.

فإذا نظرنا إلى هذه الواردات لوجدنا ثمة علاقة موجودة بين مستوى هذه الواردات و مستوى الدخل الوطني، و هذه العلاقة يعكسها ما يسمى بمعامل الواردات أو الميل الحدي للاستيراد ويعبر عنه رياضياً بـ:

$$M_t = M_0 + mY \dots\dots\dots (4)$$

حيث M_t : تمثل الواردات في الفترة t .

m : الميل الحدي للاستيراد الذي يمثل التغير في M إلى التغير في Y أي $m = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$.

M_0 : قيمة الواردات المستقلة عن الدخل.

Y : الدخل الوطني.

2-2-2- تقدير قيمة الصادرات:

يثير تقدير قيمة الصادرات خلال فترة مقبلة عدة مشاكل، ذلك أن صادرات الدول النامية تتوقف أساسا على مستوى الطلب العالمي على السلع التي تنتجها وتصدرها هذه الدول.

فالطلب على الصادرات يخضع لعوامل خارجية من بينها:

- سيطرة الدول الكبرى على تحديد أسعار هذه السلع وفق قانون العرض و الطلب.
- المنافسة بين مجموعة البلدان المنتجة لنفس السلعة.
- خطر الإحلال لبعض السلع الاصطناعية محل المواد الأولية.

بالإضافة أيضا إلى العوامل الداخلية التي لا يمكن السيطرة عليها كعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

وبالتالي فإن تقدير الحصيلة المتوقعة من الصادرات خلال الفترة المقبلة يتم على أساس الدالة الأسية

الآتية:

$$X_t = X_0(1+e)^t \dots\dots\dots(5)$$

حيث X_t : تمثل الصادرات في الفترة t .

X_0 : قيمة الصادرات عند بداية الفترة.

e : عبارة عن معدل زيادة قيمة الصادرات

وهكذا نصل من التحليل إلى قياس فجوة الواردات و الصادرات، أي فجوة التجارة الخارجية التي

تصاغ على النحو التالي:

$$F_t = M_t - X_t$$

حيث F_t تمثل فجوة التجارة الخارجية في الفترة t .

وبتعويض قيمة كل من M_t و X_t ينتج:

$$F_t = M_0 + mY - X_0(1+e)'$$

من خلال تقديمنا لنموذج الفجوتين تبين لنا أن هذا النموذج جاء لتقدير ما يتطلبه دعم المدخرات المحلية للبلدان النامية من تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية التي من شأنها أن تسمح بتسريع النمو الاقتصادي و الوصول بها إلى الحد الأدنى الذي يؤهلها لاستكمال عملياتها التنموية اعتمادا على ذاتها.

و بالتالي فالنموذج قد اختصر عملية التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادي متخذاً من عنصر الاستثمار العامل المحدد لأي نجاح في عملية التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

3-مصادر التمويل الأجنبية:

إن ضرورة التمويل الأجنبي (الخارجي) إنما تنشأ لوجود فجوة في الموارد المحلية أي قصور حجم المدخرات المحلية على أن تفي بحاجة الاستثمار المطلوب و أن هذه الفجوة تنعكس في فجوة أخرى هي فجوة التجارة الخارجية، أي قصور حصيلة الصادرات على أن تغطي قيمة الواردات. وأن الفجوة لا بد أن تغطي عن طريق حصول الدولة على موارد أجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية ويأخذ التدفق الأجنبي من الخارج الأشكال الرئيسية التالية:

- ✓ التدفقات و التحويلات من المؤسسات و المنظمات الدولية
- ✓ المنح والمعونات من الدول الأجنبية
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية

وفيما يلي نقوم بعرض و مناقشة لمصادر التمويل الأجنبية المختلفة

3-1- التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية:

أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، ولعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD ومؤسسة التنمية الدولية. وسنحاول توضيح دور هذه المؤسسات في مجال التمويل الدولي.

⁽¹⁾ La dette ivoirienne, <http://www.dette2000.org/COTED IV.htm> 11 MAI 2009.

أ- البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

جاء إنشاء البنك الدولي- كما يطلق عليه — كنثرة رئيسية من ثمار اتفاقية بروتون وودز BRETTON WOODS في 1944 ، وهو يمثل اكبرا افراد عائلة مؤلفة من ثلاثة مؤسسات تقوم بتقديم المعونات والقروض إلى الدول النامية ولكل طريقتها ، ويستمد البنك أمواله من حصص الدول الأعضاء (154 دولة) ومن حصيلة ما يصدره من سندات تتداول في الأسواق المالية العالمية وتجعله المقرض الأول في العالم ، ولا يقدم البنك قروضه إلا للدول النامية على أساس شروط القرض للسوق ، فلا يسمح بتقديم القروض إلا للدول التي يبلغ أو يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 4080 دولارا سنويا في عام 1989 ، وقد بلغ المتوسط السنوي للإقراض 21 بليون دولار في عامي 1989 و1990. و كانت القروض تقدم على أساس سعر فائدة ثابت إلا أنه ابتداءً من 1981 تغير الوضع حيث أصبحت الفائدة متغيرة. وتقرر الفائدة على أساس ما يدفعه البنك من فوائد على ما يقترضه بالإضافة إلى 1% تمثل نفقاته.

ولما كان البنك يقوم بتدوير قروضه أي يعتمد على التسديدات في تقديم قروض جديدة فان تخلف المدنين عن السداد كثيرا ما يسبب ارتباكا و إحراجا للبنك ومن هنا عدم موافقته على إعادة جدولة الديون. ويقدم البنك القروض لمشروعات التنمية التي يتوقع أن يكون عائدها 10% على الأقل، ولقد سلك البنك في السنوات الأخيرة سبيل مشاركة الحكومات و البنوك الخاصة في مجالات الاستثمار حيث اتجهت نصف قروض البنك في عام 1989 هذا المجال إلا أنه عدل أخيرا عن هذا الاتجاه بعد تفاقم مشكلة المديونية الدولية⁽¹⁾.

ب- مؤسسة التنمية الدولية:

تمثل هذه المؤسسة مصدرا هاما للقروض السهلة —أي قروض فوائدها شديدة الانخفاض وآجالها طويلة — التي تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض. وتأتي مصادرها والتي تتراوح بين 3 و4 بليون دولار سنويا من المنح التي تقدمها 32 دولة غنية كل ثلاث سنوات وشروط القرض المقررة في الفترة الأخيرة تلتخص في أن آجالها تبلغ أربعين عاما (كانت تبلغ خمسين عاما في عام 1987 وما قبلها) وبدون فائدة حيث كانت نفقات خدمة الدين تبلغ 0.75 وبفترة سماح تبلغ عشرة سنوات . وقروض مؤسسة التنمية الدولية لا تمنح إلا للدول النامية شديدة الفقر والتي بلغ متوسط نصيب الفرد فيها 580 دولارا سنويا أو أقل. ولما كانت موارد هيئة المعونة الدولية محدودة لذلك اضطرت في الآونة الأخيرة إلى وضع سقف للقروض التي تمنحها. وأهم الدول المتلقية للمعونات من هيئة المعونة الدولية هي دول أفريقيا شبه الصحراوية حيث حصلت على نصف المعونات. ويعتقد البعض أن اقتصار مساعدات هيئة المعونة الدولية على الدول النامية شديدة الفقر فيه حماية لقروض

(1) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق ص 280.

البنك الدولي من مخاطر عديدة، وهذا يعني من ناحية أخرى أن البنك الدولي يستطيع الاقتراض من الأسواق الدولية بشروط أكثر ملائمة. كذلك يتعين الإشارة إلى أن عملية الحصول على مصادر تمويلية لطيفة المعونة الدولية كثيرا ما تعترض سبيلها معوقات وعقبات، ولما كانت مصادر تمويل الهيئة معظمها حكومية فإن الجوانب الشكلية كثيرا ما تمثل عقبات حلها يحتاج إلى فترة من الوقت. فلقد تعرضت تلك المصادر للتوقف أكثر من مرة بسبب تصديق الهيئات التشريعية - كالكونجرس الأمريكي - على المعونات¹.

ج- مؤسسة التمويل الدولي:

و تأتي مرتبتها بعد هيئة التنمية الدولية وينحصر نشاط مؤسسة التمويل في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول. و تحصل المؤسسة على أموالها عن طريق الاقتراض من البنك الدولي و عن طريق إصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية، و تقوم المؤسسة بالتمويل بالمشاركة مع الحكومات و المضمين في الدول المضيفة بأنصبة متواضعة و عادة ما تكون صاحبة الإسهام الأصغر. و تلقى التمويل الدولية تعظيما ومؤازرة من الإدارة الأمريكية الخارجية لأنها لا تقدم المساهمات إلا إلى القطاع الخاص أو إلى إقامة وتطوير أسواق رأس المال - وعموما فإن الاقتصاديين الغربيين يؤيدون هذا الاتجاه حيث يواجه القطاع الخاص في الدول النامية العديد من العقبات و الصعاب إضافة إلى عدم كفاية البنية التحتية من مواصلات و اتصالات و تعليم و مؤسسات مالية غير متطورة.

3-2- المنح والمعونات الأجنبية الرسمية (ODA)

تعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة ومن دول النفط التي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية ODA من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض. ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية و عدم كفاية معونات هيئة المعونات الدولية. حيث شكلت المعونات الرسمية في عام 1988 حوالي 6.6% من إجمالي الناتج الوطني لمجموعة الدول النامية شديدة الفقر و إن بلغت أكثر من ذلك للعديد من الدول منفردة حيث بلغت حوالي 40% من إجمالي الناتج الوطني للدول تشاد، موزنبيق، مالاوي، مالي كما بلغت 70% بالنسبة للصومال وتزانيا. ومع ذلك فمن الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين المعونات ودرجة تحسن الأداء الاقتصادي و ذلك لعدد من الأسباب²:

- صغر المعونات في حالات عديدة.
- كثيرا ما لا توجه إلى الدول الأكثر حاجة إليها.

¹ - نفس المرجع السابق ص. 282

² - نفس المرجع ص. 284.

- تفتقر الدول المتلقية للمعونات في معظم الأحوال إلى السياسات الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها.

ومع ذلك فإن المعونات لعبت دورا هاما في مساعدة تلك الدول منها إسهامها في توفير قدر من الغذاء و توفير بعض الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة و المواصلات و الكهرباء و غيرها و إدخال أساليب الزراعة و الإدارة الملائمة و هكذا. وكذلك فإن المعونات كثيرا ما ترتبط بالمعونة الفنية و نظم الإدارة الحديثة و التي لا توجد عادة في القروض الخاصة.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات عديدة بعضها ايجابي و البعض الآخر سلبي، ففي جانب الإيجابيات اتجهت المعونات إلى الدول الأكثر حاجة إليها حيث كانت المعونات إلى الدول الأكثر فقرا في صورة منح كما قررت الدول الغنية في عام 1978 إلغاء جميع ديونها السابقة إلى الدول الأشد فقرا مما أدى بتلك الدول إلى توجيه ما كان عليها من التزامات إلى نواحي أخرى هي في حاجة ماسة إليها، كذلك شهدت السنوات الأخيرة منح الهيئات الدولية قدرا من المعونات إلى الدول الأشد فقرا كما تضاعفت المعونات ذات الجوانب المتعددة Multilatéral و اتجهت إلى ميادين حيوية كالكهرباء و المياه و الصرف الصحي و التعليم.

أما الجوانب السلبية فتتلخص في النقاط التالية¹:

- يترتب على المعونة بمرور الوقت تسييس السياسات الاقتصادية المحلية إذ أن الأمر الذي يطغى على الموضوعات الأخرى هو البحث عن المساعدات و ليس الخوض في معركة التنمية.
- كثيرا ما يترتب على المساعدات فقدان مبدأ الاعتماد على الذات وعلى الأخص و أن المعونات تدعم القطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص.
- أن أثر المعونات على التقدم محدود، حيث يصبح هم الحكومات ليس العمل على تدعيم التراكم الرأسمالي ولكن تدبير الوسائل لمزيد من الاستهلاك و كثيرا ما يصل الأمر إلى أن تحل المساعدات محل الادخار المحلي.

- تلقى المعونات معارضة من قبل الطبقة المتوسطة في الدول المانحة لها، نتيجة لما تتحمله من أعباء على حين لا تضر الطبقة الغنية لضالة ما تتحمله من أعباء في ظل نظمها الضريبية غير التصاعدية، بل كثيرا ما تحقق الطبقة الغنية غنائم كثيرة من ورائها، لذلك يطالب البعض بإعادة النظر في النظام الضريبي في الدول المانحة بما يؤدي إلى تحمل أصحاب الدخول العليا بقدر أكبر من تلك المعونات.

- يطالب البعض بأن تقدم المعونات على قدر ما تحققه الدول المتلقية لها من إنجازات مثل زيادة الادخار، زيادة كفاءة الاستثمارات، تحسين هيكل وسائل الاتصالات و المواصلات و تحسين مستوى التعليم و إصلاح

¹ - نفس المرجع السابق ص 291.

النظام الضريبي و تبني نظم الإصلاح السياسي و الاقتصادي، و في واقع الأمر أن الدول التي تحقق تلك الإنجازات لا تصبح في حاجة إلى مساعدات كما أن هذا الشرط يعني حرمان الدول الأشد فقراً و التي يتعذر عليها إصلاح هياكلها الاقتصادية و السياسية من المعونات.

3-3- الاستثمار الأجنبي الخاص

يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص مكانة واضحة في اقتصاديات الدول النامية حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي كما سبق و رثينا، و قد يكون مباشراً عندما يستثمر في امتلاك أصول رأسمالية تتيح له السيطرة و حق الإدارة، و الخط الفاصل بين الاستثمار المباشر و غير المباشر ليس واضحاً، و غير متفقاً عليه فتعتبر أستراليا حيازة 25% على الأقل من حقوق الملكية يمثل استثماراً مباشراً على حين نجد الرقم 20% في فرنسا، 10% في كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و السويد و ألمانيا. أو قد يكون الاستثمار غير مباشر في صورة شراء أسهم و سندات لا يترتب عليها حق الإدارة.

أ- الاستثمار غير المباشر:

كان للاستثمار غير المباشر أهمية كبيرة حتى أوائل القرن العشرين حيث قام المستثمرون في الدول المتقدمة بشراء الأسهم و السندات لمشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و أستراليا و نيوزيلندا و الأرجنتين و الشيلي و غيرها. و كانت على قمة هذه الدول بريطانيا التي استثمرت 5% من ناتجها الوطني المحلي في الفترة 1870-1913 في هذا المجال و يمثل هذا الرقم ربع المدخرات البريطانية و اتجهت إلى مشروعات المنافع العامة و على الأخص السكك الحديدية و بعض الصناعات. كذلك كان هناك سوق هامة للسندات الحكومية و كانت أسعار الفائدة ثابتة و كانت آجاله طويلة بلغت في بعض الحالات 99 عاماً و لقد تعرضت الأسواق المالية لاضطرابات عديدة أخطرها نتيجة الكساد الكبير الذي تعرضت له معظم أسواق العالم في الثلاثينات حيث توقفت ألمانيا و العديد من الدول الأخرى عن دفع ما عليه من فوائد و أقساط و هذا أدى بطبيعة الحال إلى عدم الاستثمار في شراء الأسهم و السندات الخاصة بالدول النامية لسنوات طويلة. فهبط تدفق الأموال إلى أقل من نصف بليون دولار سنوياً في الفترة 1960-1975 (أي أصبحت أقل من عشر الاستثمارات المباشرة). حدث بعد ذلك انتعاش في الأسواق المالية الأوروبية و اليابانية فبلغت قيمة السندات التي أصدرتها الدول النامية ذات السمعة الجيدة في عام 1978 حوالي 5 بليون دولار (15% من قيمة السندات الدولية المصدرة). إلا أنها عادت إلى الانخفاض مرة أخرى في أوائل الثمانينات لتبلغ 3.5% من قيمة السندات

الدولية في 1983-1984 و عموما فإن الأسباب التي أدت إلى تردي الاستثمار غير المباشر ترجع إلى الإضطرابات في أسعار الصرف الخارجي و ما ترتب عن ذلك من مخاطر¹.

ب- الاستثمار المباشر:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر، أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجية، إذ في الوقت الذي يتعاطم حجمه أخذت كافة الأشكال لتدفق رؤوس الأموال للبلدان النامية في التراجع و على الرغم من تباين وجهات النظر حول مدى أهمية و فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة إلا أن العديد من الشواهد الواقعية تفيد بإمكانية مساهمته في المدين المتوسط و الطويل وفق شروط موضوعية في تحقيق معدلات النمو المستهدفة و القابلة للاستمرار، ذلك ما يجسده من علاقات و روابط قوية بين البلد المضيف و الاقتصاد العالمي كما يمكن أن تتجاوز هذه الروابط مجالات التكامل المالي و حركة عناصر الإنتاج إلى الإسهام في زيادة الأصول غير المنظورة و المتمثلة أساسا في تعميق مفهوم تقليص نفقات الإنتاج عن طريق اقتصاديات الحجم و نقل التكنولوجيا و توريث نظم التسيير المتقدمة و ترقية أداء العنصر البشري و تحفيز النشاط التصديري و دعم القدرات التنافسية. كما أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر، دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال و أسواق العمل و زيادة الأجور و إنتاجية رأس المال في الدول المضيفة مع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات إستراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص و توزيع الأنشطة .

ومن زاوية ميدانية فقد أوضحت هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا قد شهد خلال السنوات الأخيرة عدة تذبذبات حيث تقلص من 823.8 مليار دولار عام 2001 إلى 651.2 مليار دولار عام 2002 ثم ارتفع إلى نحو 653 مليار دولار عام 2003 وقد يفسر ذلك التذبذب بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع عمليات الاندماج و التملك و مشاريع الخصخصة بالإضافة إلى الفضائح المالية لعدد من الشركات العالمية خاصة في قطاع الطاقة و المواصلات و تكنولوجيا المعلومات².

ولعل أهم المنافع التي تعود على الدول النامية من الشركات المتعددة الجنسيات (الشركات عبر القارات) لا يقتصر فقط على انتقال رؤوس الأموال و إنما يتمثل في ما يلي:

- يترتب على قيام الشركات عبر القارات إنتاج كميات أكبر ونوعية أجود من السلع و الخدمات.
- تزيد إيرادات الحكومات نتيجة لزيادة نشاط تلك الشركات.

¹-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، مرجع سابق ص207.

²-قويدري محمد واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، محاضرة ملقاة في المنتدى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا 2005 ص01.

- يشجع الوضع الجديد الاستثمارات المحلية بما يتيح من مجالات و فرص.
 - كثيرا ما تنجح الشركات عبر القارات نتيجة لسياساتها التسويقية و قدرتها على التخطيط و ما تدخله على تحسينات في الإدارة و التنظيم.
 - يترتب على قيام الشركات عبر القارات التعرف على الفنون الإنتاجية و نقل التكنولوجيا.
 - تفوق قدرة الشركات عبر القارات قدرة الدول المضيفة في مجال التصدير لما تمتلكه من شبكة واسعة للتسويق و قدرة كبيرة على الإعلام.
- ومع ذلك فإنه يوجه إليها الكثير من المآخذ لعل أهمها:
- تحويل الأرباح إلى الخارج و ما ينجم عن ذلك من مآخذ.
 - الأعباء و التكاليف التي تتحملها الدول النامية في سبيل جذب الشركات عبر القارات.
 - السلوك الاحتكاري الذي ينشأ و ما يترتب عليه من آثار.
 - الإتاوات العالية التي تحصل عليها الشركات الأم مقابل حقوق الاختراع و عمولات المبيعات.
 - السلع غير الملائمة التي تقوم بإنتاجها وتسويقها في الدول النامية.
 - استخدام التكنولوجيا غير الملائمة.

المبحث الثالث:الإطار النظري للمديونية الخارجية

تعتبر الديون الخارجية من بين أهم المصادر الخارجية للتمويل، و تلجأ الدول إلى الاستدانة من الخارج حينما تعجز مصادرها الداخلية عن توفير المستوى المطلوب من الادخار المحلي لمواجهة الطلب المحلي، و تعتبر كذلك من أحد أهم أنواع الديون العامة، " ويعرف الدين العام على أنه المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو إحدى الهيئات العامة الأخرى من الأفراد أو من المؤسسات الدولية ، مع الالتزام برد المبالغ المقرضة مضافا إليها بعض المزايا ، أهمها فائدة محددة ، و ذلك طبقا لشروط عقد القرض"¹

وانطلاقا من هذا التعريف سنحاول شرح تفاصيل الدين الخارجي من خلال تقديم أهم التعاريف:

1- مفهوم الدين الخارجي:

يعرف الدين الخارجي على أنه تلك المقادير النقدية و الأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان"²

و يعرف كذلك كالآتي "إن إجمالي الديون الخارجية يساوي في تاريخ معين، مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تفضي إلى عملية دفع يقوم بها مقيمو بلد لصالح غير المقيمين، و التي تتضمن الالتزام بتسديد أصل الديون مرفقا بالفوائد أو من دونها، أو تسديد الفوائد مع الأصل أو من دونه"³

و من التعريفين السابقين يتضح أن الدين الخارجي يتسم بالميزات التالية:

- أنه عبارة عن مقادير نقدية أو أشكال أخرى من الثروة.
- أنه عقد ملزم، إلزامية سداد القرض زائد التزامات أخرى على القطر المستفيد و تتجسد هذه الالتزامات في خدمة الدين (أصل الدين + خدمة الدين) وتأخذ الديون الخارجية عدة أشكال.

2- أنواع الديون الخارجية:

تنقسم الديون الخارجية إلى عدة أنواع و التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

2-1- حسب طول فترة السداد

وتنقسم بدورها إلى عدة أنواع هي:

¹-منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس ليبيا1994، ص80.

²-عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر عمان 1999، ص68.

³-AMMAR BELHIMER, La dette Extérieure de l Algérie, CASBA Edition Alger, 1998p02.

أ- الدين الخارجي طويل الأجل:

يعرف بأنه الدين لغير المقيمين التي تزيد عن 5 سنوات، و تسدد بالعملة الأجنبية أو سلع وخدمات¹ و
تظم:

- القروض العامة : و هي القروض العائدة إلى الحكومة و البنوك المركزية.
- القروض المضمونة: وهي القروض العائدة إلى الشركات الخاصة و يحصل عليها المقترض الخاص بحيث تضمن تسديدها وساطة عامة (الحكومات، المؤسسات الرسمية).
- القروض الخاصة غير المضمونة: وهي ديون مدين خاص إزاء الخارج لا يضمن تسديدها القطاع العمومي للبلد المستدين أو البلد الدائن.

ب-الدين الخارجي متوسط الأجل: و تكون مدته أكبر من سنة و أقل من خمسة سنوات.

ج- الدين الخارجي قصير الأجل:

حيث تكون مدة تسديده معادلة أو أقل من السنة أو تلك التي لم تحدد مدتها و يتم تسديدها بالنقد الأجنبي أو بالسلع و الخدمات.

2-2- حسب مصدرها

وهي بدورها تنقسم إلى²:

أ-الديون الرسمية: وهي القروض المقدمة من الحكومات و الهيئات والوكالات الرسمية التي عادة ما تكون بشروط يسيرة وهي نوعان:

➤ القروض الشائبة:

ويتم التعاقد عليها بين القطر الراغب في الاقتراض و حكومة القطر المانح بشكل رسمي. بموجب اتفاق ما بين الحكومات أو هيئة مفاوضات.

¹-علي توفيق ، إدارة الدين الخارجي، بعض الجوانب التحليلية ، صندوق النقد الدولي ، فيفري 1998، ص15.

²-حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة فرع النقود والمالية ، جامعة الجزائر 2002/2001، ص55.

➤ القروض متعددة الأطراف:

وهي القروض و الاعتمادات التي تقدمها المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية إلى الأقطار المقترضة كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و أغلب هذه القروض متوسطة وطويلة الأجل تقدم للأغراض التنموية سواء على شكل تدفقات نقدية أو مساعدات فنية، بالإضافة إلى قروض المصدرين وهي مؤسسات تمويلية تنشأها بعض الدول الرأسمالية المتقدمة لتشجيع صادراتها من خلال تقديم قروض و تسهيلات تمويلية للدول المستوردة المدينة ومن هذه المؤسسات نذكر بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي (ELBU) و بنك التصدير الياباني (ELBJ).

ب- القروض الخاصة:

و تقدمها المصادر الخاصة (غير الرسمية) وعادة ما تكون قصيرة الأجل و ارتفاع معدلات الفائدة عليها، و نظرا لتزايد الحاجة إلى رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الإنمائية و مواجهة العجز في موازين المدفوعات، زاد توجه الدول المدينة إلى هذا النوع من الديون خاصة مع عدم كفاية القروض الممنوحة من المصادر الرسمية، ومن أهم أنواع القروض الخاصة نذكر ما يلي:

➤ قروض المصدرين:

وهي قروض تقدمها و الشركات و كبار المصدرين لتوريد السلع و الخدمات إلى الدول المدينة شريطة أن تكون مضمونة من قبل الحكومات و تصل مدة السداد إلى 5 سنوات كحد أقصى و بأسعار فائدة محددة في الأسواق المالية العائدة للبلد المانح.

➤ قروض البنوك التجارية:

وهي تسهيلات مصرفية توفرها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيللة النقد الأجنبي للدول النامية و تتسم بقصر آجال سدادها، و تحدد أسعار الفائدة في الأسواق الدولية ذات الإقتراض القصير الأجل و كذلك كما هي سائدة في البلد المانح.

2-3- القروض الخارجية حسب محتواها¹

أ-قروض نقدية:

¹ - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ص 83.

وهو الشكل الشائع لصور القروض الخارجية وهي مبالغ نقدية يحصل عليها البلد من المصادر السابقة الذكر و تكون عادة بالعملات الأجنبية يتصدرها الدولار الأمريكي.

ب- قروض سلعية:

وهي تدفقات يحصل عليها الطرف المستفيد حيث يمكن تسديدها بالإنتاج أيضا على شكل بضائع عند بدئ المشروع بالإنتاج أو بالعملة المحلية.

2-4- القروض الخارجية حسب شروط تقديمها:

أ- القروض الميسرة:

هي قروض تقدم حسب شروط سهلة و تتميز بطول فترة استحقاقها و وجود فترة سماح وضالة في معدلات الفائدة، و تسمى أيضا بالقروض السهلة و تتمثل في القروض الرسمية¹.

ب- القروض الصعبة:

وتكون عادة وفقا لشروط تحددها أسواق رأس المال من حيث معدل الفائدة و الضمانات و برنامج التسديد حيث تتسم بقصر فترتي التسديد والسماح و ارتفاع معدلات الفائدة عليها و تتمثل في المصادر الخاصة كالبنوك التجارية.

3- مفاهيم متعلقة بالمديونية الخارجية

3-1- معايير تصنيف المديونية

يصنف تقرير التمويل التنموي على مستوى العالم الذي يصدره البنك الدولي، ثقل مديونية الدول حسب مؤشرين رئيسيين، الأول هو نسبة القيمة الحالية لإجمالي خدمة المديونية، أي الأصل والفوائد، إلى الصادرات التي تشمل السلع والخدمات وتحويلات المهاجرين. ويعتمد البنك قيمة الصادرات لأنها تعكس قدرة البلد على توفير العملات الأجنبية لخدمة ديونه. المؤشر الثاني هو نسبة القيمة الحالية لإجمالي خدمة المديونية إلى الدخل الوطني الإجمالي. ويتم اعتماد الدخل الوطني باعتباره المعيار الأشمل لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على توليد الدخل وتحمل أعباء المديونية.

وقد تم في تقرير التمويل التنموي لعام 2002 على سبيل المثال، حساب هذين المؤشرين كالتالي²:

¹- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر 2000 ص53.

²- سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأفطار العربية، العدد الثلاثون-يونيو/حزيران 2004 ص07.

مؤشر خدمة الدين/الصادرات = القيمة الحالية لإجمالي خدمة المديونية لعام 2000/قيمة الصادرات
للسنوات 2000-98

مؤشر خدمة الدين /الدخل القومي =القيمة الحالية لإجمالي خدمة المديونية لعام 2000/متوسط الدخل
الوطني للسنوات 2000_98

تعتبر الدولة ذات مديونية شديدة إذا بلغ معدل المؤشرين ما يعرف بالقيمة الحرجة. و تتمثل هذه القيمة بتجاوز مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات 220 % أو إذا تجاوز مؤشر خدمة الدين إلى الدخل الوطني 80%. أي ما يعادل 48% لمؤشر الدخل الوطني أو 132% لمؤشر الصادرات. أما إذا كان معدل المؤشرين أقل من ثلاثة أخماس القيمة الحرجة فتصنف الدولة ذات مديونية بسيطة. وحتى يعكس حجم المديونية مستوى التنمية الذي وصلته أي دولة، فإنه يتم ربط مؤشرات المديونية مع حصة الفرد من الدخل الوطني تبعاً للمعايير المتبعة من طرف البنك الدولي، وكما هو ملخص في الجدول أدناه. وهكذا يمكن تصنيف الدول حسب مستويات دخل الفرد و مستويات المديونية، و تعتبر دول الدخل المنخفض و ذات المديونية الشديدة هي مجموعة الدول التي يحاول المجتمع الدولي مساعدتها من خلال ما يعرف بمبادرات تخفيف أعباء المديونية عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

جدول رقم (1،1): معايير تصنيف الدول حسب المديونية والدخل

تصنيف الدول حسب حصة الفرد من الدخل الوطني	مؤشر الصادرات اكبر من 220% او مؤشر الدخل الوطني اكبر من 80 %	مؤشر الصادرات اقل من 220% و اكبر من 132% او مؤشر الدخل الوطني اقل من 80% و اكبر من 48%	مؤشر الصادرات اقل من 132% و مؤشر الدخل الوطني اقل من 48%
دول الدخل المنخفض: اقل من \$755	دول منخفضة الدخل و ذات مديونية مرتفعة	دول منخفضة الدخل و ذات مديونية متوسطة	دول منخفضة الدخل و ذات مديونية بسيطة
دول الدخل المتوسط: اكثر من 756% و اقل من 9265%	دول متوسطة الدخل و ذات مديونية مرتفعة	دول متوسطة الدخل و ذات مديونية متوسطة	دول متوسطة الدخل و ذات مديونية بسيطة

المصدر: تقرير التمويل التنموي على مستوى العالم 2002، البنك الدولي دون رقم صفحة.

يستخدم هذا التصنيف كمؤشر يرصد تطور المديونية السنوي بحيث يساعد على أن لا تقع الدول في فخ المديونية الشديدة، و تسعى هذه الدول في الوقت ذاته لتوظيف كل الأدوات و السياسات لكي تصنف ضمن الدول ذات المديونية البسيطة.

3-2- استدامة المديونية

إن نشوء المديونية هو نتاج طبيعي للنشاط الاقتصادي، ففي أي فترة من الزمن هنالك أعوان لديهم فائض دخل بالنسبة لاحتياجاتهم من الاستهلاك والاستثمار، بينما هنالك أعوان يحتاجون لدخل إضافي لتلبية احتياجات الاستهلاك والاستثمار. و يبنى قرار الاقتراض على فرضية أن المدين يستطيع أن يستوفي متطلبات عقد المديونية. و تنشأ مشاكل المديونية إذا كانت مداخيل المدين غير كافية أو إذا كانت الأصول التي يمتلكها لا تكفي للوفاء بمتطلبات المديونية و الإبقاء على مستويات مستدامة منها.

3-2-1- أدوات استدامة المديونية

يستند تحليل استدامة المديونية للدول المدينة على تطور سيناريوهات الأجل المتوسط و بناء مؤشرات المديونية لتحديد مشاكل السيولة و الملاءة. و تعتبر هذه الأدوات و المؤشرات كإنذار مبكر لتفادي الانزلاق في فخ المديونية.

و يمكن تعريف الملاءة على المستوى الوطني، بأنها مقدرة البلد على الوفاء بالتزامات المديونية على أساس مستمر. و تكون الدول مليئة عادة إذا كانت القيمة الحالية لصافي مدفوعات الدين لا تفوق القيمة الحالية للتدفقات الجارية مطروحا منها الواردات. و تتوقف الدول عن الدفع عادة قبل هذه النقطة بكثير نتيجة ارتفاع تكاليف خدمة الديون. و عليه فإن القيد الذي يحدد الملاءة هو القابلية العملية للدفع بدلا من المقدرة النظرية للدفع¹.

إن عملية تحديد ملاءة الدول و قدرتها على الدفع أمر صعب. و تنجم مشاكل السيولة عندما يؤثر النقص في الأصول السائلة على مقدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزامات، ما يؤدي إلى عدم ملاءة و عدم قابلية للدفع. و لكن قد تنشأ مشاكل السيولة رغم توفر الملاءة، كأن تنشأ مثلا عن نزوب سيولة البلد عندما يفقد الدائنون الثقة و ينفذون معاملات تؤدي إلى ضغوط على الاحتياطي الخارجي. أو قد تنشأ بسبب انخفاض مداخيل الصادرات أو ارتفاع أسعار الفائدة أو أسعار الواردات. و تشكل بنية الديون من العملات و أسعار

¹ - بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، جسر التنمية، العدد الثلاثون 2004 ص13.

الفائدة و هيكل الآجال ومدى توفر الأصول لدفع مستحقات المديونية، محددات هامة لهشاشة البلد لمشاكل السيولة الخارجية.

3-2-2- سيناريوهات المديونية

يتم تحليل استدامة المديونية عموما في إطار زمني طويل إلى متوسط الأجل. و هذه السيناريوهات عبارة عن تقييم رقمي يأخذ بعين الاعتبار توقعات اتجاهات المتغيرات الاقتصادية و العوامل الأخرى لتحديد الشروط التي تكون فيها الديون و المؤشرات الأخرى مستقرة عند مستويات مقبولة من المخاطر الأساسية على الاقتصاد، ومدى الحاجة إلى سياسات إصلاحية.

حالة اللا يقين الاقتصادي الكلي (الميزان التجاري) و المخاطر السياسية (السياسة المالية) تسيطر على تحديد الوضعية الاقتصادية متوسطة الأجل. و الميزان التجاري مهم جدا في تحديد الوضعية الاقتصادية لأنه إذا استمر العجز، فإن المديونية تصبح غير مستدامة بحيث ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يؤدي تمويل العجز المتفاقم بالديون، إلى ارتفاع عبء المديونية بما يؤثر سلبا على ملاءة البلد و يؤدي إلى هشاشة وضع السيولة. و يتم النظر للاستدانة في إطار الاقتصاد الكلي، لكن هذا المنهج قد يكون حساسا للإسقاطات في مجال النمو و أسعار الفائدة و أسعار الصرف و خاصة لاستمرار التدفقات المالية التي تخضع إلى تدفق معاكس و مفاجئ. و عليه فإنه يمكن تحضير العديد من البدائل المبنية على "ماذا لو" والتي يمكن أن تكشف عن المخاطر الناجمة عن تقلب المتغيرات الأساسية، أو عن تغير الفرضيات حول الأداء الاقتصادي و المتغيرات الخارجية. هذه الاختبارات ذات فائدة في تحليل السيولة و توفر قاعدة لتطوير استراتيجيات لمواجهة المخاطر المحددة مثل تعزيز السيولة أو رفع الاحتياطيات الدولية أو فتح خطوط قروض للطوارئ مع الدائنين.

3-2-3- مؤشرات المديونية:

تم تطوير مؤشرات المديونية للمساعدة على اكتشاف مخاطرها، و بالتالي المساعدة في إدارتها. و عندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة المديونية في السيناريوهات، فإنها تساعد على تقييم ثقل مديونية أي دولة و إمكانية تحويلها إلى دولة ذات مديونية شديدة أو مثقلة بالديون. ويتم استخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن اتجاهات المديونية و تحديد مخاطرها. كما تستخدم مع متغيرات اقتصادية أخرى مثل النمو المتوقع و متغيرات مالية أخرى مثل الفائدة و حدود التبادل.

و بالرغم من فائدة هذه المؤشرات، توجد مشاكل مفاهيمية في تحديد المستويات الحرجة أو حتى المجالات المقبولة و المحبذة لهذه المؤشرات. وعلى الرغم من أن تحليل المؤشرات يتم عبر الزمن بالعلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإنها تشكل نظاما للإنذار المبكر من الأزمات المحتملة. و مقارنة هذه المؤشرات عبر

الزمن يمكن أن يوضح وجود مشاكل في خدمة المديونية. كما يمكن مقارنة مؤشرات مجموعات متجانسة من الدول للكشف على مجالات لهذه المؤشرات تعكس الاقتراب من مستويات أدت إلى مصاعب مديونية في بعض الدول، و بالتالي يمكن استخدامها في هذا الإطار كمؤشرات إنذار مبكر¹.

أ- مؤشر الدين إلى الصادرات:

مؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد من السلع و الخدمات، يمكن اعتباره مؤشر استدامة ، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة ، ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين.

و تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات التي تعتمد مخزون المديونية تعاني نقاط ضعف عديدة. فالبلدان التي تستخدم المديونية لغرض الاستثمار مع فترات إدارة طويلة، قد تظهرها المؤشرات بأنها تعاني مديونية مرتفعة. لكن ارتفاع النمو و الصادرات الناجمة عن مردود الاستثمار، فإن هذه المديونية قد تنخفض لاحقاً. و يمكن أن يصحح هذا المؤشر باستخدام تدفق الصادرات بعد فترة الإدارة الطويلة مثل استخدام الفترات المتعددة. و إذا كانت المديونية تتضمن نسبة كبيرة من القروض الميسرة، فإن خدمة المديونية لا ترتفع كما لو كانت الفائدة مرتفعة. و لكي يتم الأخذ بعين الاعتبار العبء الداخلي (تكلفة الفرصة البديلة)، فيفترض حساب القيمة الحالية للمديونية بعد خصم تدفقات خدمة المديونية، باستخدام سعر فائدة تجاري بمخاطرة محايدة. و يعني ارتفاع هذه النسبة أن البلد يتجه نحو مسار غير مستدام.

ب- مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي، تعكس نسبة الموارد الإجمالية المتاحة لخدمة المديونية عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات. و يمكن للبلد أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات مرتفعة بينما نسبة الدين إلى الناتج المحلي منخفضة، إذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج.

إذا كان مؤشر نسبة الدين إلى الناتج لا يخضع لانتقادات مشابهة لمؤشر نسبة الدين إلى الصادرات و التي تركز على تذبذب أسعار الصادرات و درجة القيم المضافة في الصادرات، فإن استخدام سعر صرف مختل قد يشوه دقة هذا المؤشر الذي يتأثر بدرجة تنمية البلد و بنسبة الديون الميسرة.

ج- مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخيل الحكومية:

¹- نفس المرجع السابق، ص 14

مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصوص بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية على المداخل الجبائية للحكومة يقيس الاستدامة في البلدان ذات الاقتصاد المنفتح و التي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية. قد يدل ارتفاع هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل جبائية و مالية لخدمة المديونية.

د- مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات:

يعتبر مؤشر استدامة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية و كذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات. كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية. إن المستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة و كذلك بنية آجال المديونية. حيث أن ارتفاع نسبة الديون ترفع من هشاشة خدمة المديونية.

يأخذ المؤشر بعين الاعتبار نسبة المديونية ما بين ميسرة و غير ميسرة. بينما تطوره الزمني في تحليل السيناريوهات يمكن أن يوفر معلومات قيمة حول هيكلية خدمة المديونية و يمكن اعتباره مؤشر استدامة المديونية و مؤشر تحويل المخاطر التي تفرضها قيود سعر الصرف على إعادة دفع الالتزامات، كما يمكن أن يمثل المخاطر السياسية لخدمة المديونية.

مؤشر خدمة المديونية غير دقيق في قياس الهشاشة الخارجية، بالإضافة إلى تذبذب المؤشر الناجم عن تغير الصادرات و خدمة المديونية. إن مدفوعات المديونية قصيرة الأجل قد تكون مستثناة من هذا المؤشر و بيانات القطاع الخاص عموما غير متوفرة. و هناك الكثير من الدول انفتحت اقتصاديا و نجم عن ذلك ارتفاع الصادرات و لكن في نفس الوقت ارتفعت الواردات المرتبطة بالنشاط التصديري، و بالتالي يجب تعديل مؤشر خدمة المديونية ليأخذ هذه التطورات بعين الاعتبار. علما أن هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار مشاكل السيولة و الملاءة و يمكن أن يكون أقل فائدة من مؤشر الملاءة أو السيولة (الاحتياطي/الديون القصيرة).

هـ- مؤشر الاحتياطي إلى الديون القصيرة:

مؤشر سيولة معرف على أساس مخزون الاحتياطي من العملات الأجنبية التي تحت تصرف السلطات النقدية، إلى مخزون الديون قصيرة أجل.

3-3- إعادة تنظيم الديون

تعتبر إعادة تنظيم عمليات الديون إحدى خصائص الإدارة الجيدة للمديونية. حيث يمكن للدولة المدينة أن تقوم بإعادة هيكلية المديونية أو تحويلها، لتجنب العجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية أو إذا أرادت

تخفيض المخاطر أو تخفيض تكاليف الاقتراض. و تعرف إعادة تنظيم المديونية على أنها اتفاق تنائي ما بين الدائن و المدين لتغيير الشروط المتفق عليها لخدمة المديونية.

و تشمل إعادة التنظيم عمليات إعادة الجدولة، إعادة التمويل، السماح، مقايضة الدين، و الدفع المسبق.

إن هدف إعادة تنظيم الديون هو الإسهام في تخفيف عبء المديونية و الإسهام كذلك في معالجة مشاكل السيولة و الاستدامة الناجمة عن المدفوعات المستقبلية و الحالية. و يتحقق تخفيف العبء إذا حصل تخفيض مباشر في القيمة الحالية لخدمة المديونية أو نجم هذا التخفيف عن تأجيل مواعيد السداد. ولا يمكن اعتبار أن هدف إعادة التنظيم قد تحقق، إذا تم اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية لخدمة المديونية من جهة وإلى ارتفاع في قيمتها المستقبلية من جهة أخرى أو العكس. و هناك العديد من أنواع إعادة تنظيم المديونية مثل¹:

أ- إعادة الجدولة:

تعني التأجيل الرسمي لخدمة الدين و تطبيق آجال جديدة ميسرة للمبلغ المؤجل. ويتم هذا عبر استبدال أداة مديونية بأخرى كما في حالة إعادة التمويل و مبادلة الديون أو تغيير حدود و شروط العقود القائمة ما بين الدائن و المدين. و قد لا تؤدي إعادة الجدولة إلى تخفيض القيمة الحالية للدين محسوبة بخصم المدفوعات القديمة و الجديدة باستخدام نفس سعر الفائدة. و قد تتم إعادة الجدولة عبر إعادة جدولة التدفقات أو إعادة جدولة المخزون. تشمل الحالة الأولى إعادة جدولة خدمة دين مستحق أما الحالة الثانية فتشمل خدمة دين غير مستحقة بعد إضافة المستحقات المؤجلة.

ب- إعادة التمويل:

تشمل استبدال أداة دين قائمة بما في ذلك المتأخرات بأداة أو أدوات أخرى مثل تحويل مجموعة من ديون التصدير إلى دين واحد. و قد تشمل أيضا استبدال أداة دين بأداة أخرى مثل السند أو استبدال سندات قائمة بسندات جديدة.

ج- السماح:

هو الإلغاء الطوعي لجزء من الديون أو كلها في إطار ترتيبات ما بين الدائن و المدين. و لكن إلغاء الفوائد المستقبلية و غير المستحقة في وقتها لا يعتبر سماحا. و إذا تمت إعادة تنظيم الديون بتغيير سعر الفائدة

¹ نفس المرجع السابق، ص 17.

المتعاقد عليه مثل تخفيض الفوائد لكن مع إبقاء أقساط الأساس أو العكس، فإن هذا يعتبر إعادة جدولة. أما إذا كان الاتفاق الثنائي ينص صراحة على تغيير سعر الفائدة التعاقدية، فإن تخفيض الأساس يعتبر تخفيضاً للمديونية.

د- تحويل الدين:

تتمثل عملية تحويل الدين باستبدال الدين بدين آخر أو بأداة مالية محددة. و تضم هذه العملية تغيير الدين بالعملة الأجنبية إلى التزامات مالية محددة بالعملة المحلية و بسعر خصم، و بذلك يعتبر الدين مسددا و تتحول الذمم المالية إلى شكل آخر. ففي حالة مقايضة الدين بأسهم مثلا، فإن المدين و الدائن يتفقان على تحويل الدين إلى حقوق ملكية (أسهم) أي تحويل الدين إلى استثمار أجنبي. و يمكن أن تشمل العملية طرفا ثالثا يقوم بشراء حقوق الدائن مقابل أسهم أو مبالغ بالعملة المحلية يتم استثمارها في الاقتصاد المحلي على شكل أسهم. و توجد أشكال أخرى لمقايضة الدين بالصادرات أو مقايضة الدين بالتزامات جديدة يشتريها طرف ثالث لتحقيق أهداف عامة مثل حماية البيئة، الصحة، و التربية. وهذه العمليات تقوم بها مؤسسات تقدم الإعانات و المساعدات للدول النامية مثل جمعيات الحفاظ على البيئة و اليونيساف و غيرها.

هـ- إعادة شراء الدين و الدفع المسبق:

تتمثل هذه العملية في إعادة شراء أو الدفع النقدي لدين بشروط جديدة متفق عليها ما بين الدائن و المدين. و عندما يتم شراء القيمة الاسمية للدين بخصم، فإن الدفع المسبق يسمى إعادة شراء. و يمكن للمدين أن يدخل السوق الثانوية و يشتري دينه بسعر خصم.

و- تخفيض الدين:

عندما تتم مبادلة الدين الرسمي بأسهم أو حسابات أموال تستخدم لاستدامة التنمية، فإن الفرق ما بين الدين الذي تمت مبادلته و الأموال المقدمة يمكن اعتبارها تخفيضا للدين.

خلاصة:

رأينا في هذا الفصل أن التنمية الاقتصادية تتوقف إلى حد كبير على مدى التغلب على مشكلة تمويل التنمية أي على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تدبير الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار التي تستهدفها الخطة التنموية وهذه الموارد تتمثل في رأس المال و ذلك حسب النظريات المختلفة للتنمية و النمو التي تعرضنا لها. كما رأينا أن مصادر تمويل التنمية تنقسم بصفة عامة إلى مصدرين رئيسيين: أولاً المدخرات المحلية و التي تتمثل في مدخرات القطاع العائلي و قطاع الأعمال ثم القطاع الحكومي وثانياً الموارد الأجنبية على اختلاف أنواعها.

كما أنه توجد علاقة وثيقة بين المدخرات المحلية و مستوى التمويل الخارجي فكلما كان مستوى الادخار المحلي ضئيلاً بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة، كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي و العكس صحيح، و عموماً يمكن القول أن تقدير فجوة الموارد المحلية، أي تقدير مدى الحاجة للاستدانة الخارجية لابد و أن يتم بشكل دقيق، حتى يتجنب الاقتصاد الوطني مخاطر الوقوع في الإفراط في الاستدانة الخارجية، أو في مخاطر عدم إمكان تنفيذ برامج الاستثمار الموضوعية بسبب القصور في وسائل التمويل الخارجي أو الخطأ في تقديرها.

ولا يخفى أن الاستعانة بالمديونية الخارجية لاستكمال النقص الحادث في مصادر التمويل المحلي سوف يترتب عليها آثار و أعباء على الاقتصاد المدين و هذه الأعباء و الآثار تتوقف على كيفية استخدام هذه الدول لهذه الموارد الأجنبية، و هذا ما سنحاول التعرف عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

طبيعة المديونية الخارجية للجزائر

تمهيد :

ظهرت مشكلة المديونية الخارجية للكثير من البلدان المتخلفة - ومن بينها الجزائر - في السنوات الأخيرة، كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، بل أصبحت بالنسبة لبعضها أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مباشر. فدراسة واقع المديونية الخارجية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية يتطلب العودة إلى جذور تكون المديونية الخارجية في الجزائر وسيرورة تطورها من أجل استنباط عوامل تشكلها والمؤثرات التي سمحت ببلورة وضعيتها الحالية.

حيث تعتبر المديونية الخارجية من العوامل المؤثرة على الاقتصاد الوطني في مجال التنمية الاقتصادية نظرا لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع حجمها الذي أدى إلى وقوع البلاد في مأزق كبير يتمثل في الصعوبة بين الاستمرار في دفع مبالغ خدمة الديون (الأقساط والفوائد) من جهة، ومن جهة الاستمرار في تمويل الموارد الضرورية من مواد استهلاكية ووسائل الإنتاج، وكذا تمويل الاستثمار وظهر ذلك في نهاية سنة 1985 نتيجة انخفاض أسعار النفط.

المبحث الأول: التطور التاريخي لتشكل المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها

لقد تركت فرنسا بعد خروجها من الجزائر عبئا من الديون التي كانت مستحقة عليها على عاتق الجزائر، حيث التزمت الجزائر بتقديم 40 مليار من الفرنكات الفرنسية القديمة لفرنسا وهذا بموجب اتفاقيات إيفيان⁽¹⁾. وخلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1970 عرفت الجزائر مرحلة انتقالية، اشتهرت بالمرحلة الانتقالية من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الاشتراكي، خلال هذه الفترة وضع ما يسمى بالتسيير الذاتي، وخلال هذه الفترة أصبح يستورد من الخارج جزء هام من الاحتياجات. فيمكن القول أن بداية الارتباط المالي بالخارج يعود إلى هذه الفترة، لأن الجزائر لم تكن تتوفر آنذاك على الأموال الضرورية، وبالتالي لجأت إلى الاقتراض الأجنبي من أجل تمويل الارتفاع في الواردات، وفي هذا السياق تحصلت الجزائر سنة 1963 من فرنسا على قرض بما يقابل 2 مليار دينار جزائري⁽²⁾. ورغم كل شيء فقد دخلت الجزائر ابتداء م سنة 1967 في مرحلة نظام التخطيط ويصعب على كل حال تقييم هذه البداية، وقد اعتبرها البعض تجريبية، ورتب المخطط الثلاثي ضمن برامج التنمية الاقتصادية، بدعوى أن التخطيط للتنمية لم يبدأ في الجزائر إلا بعد ذلك في سنة 1970 عند الشروع في تطبيق المخطط الرباعي الأول 1970/1973⁽³⁾. وقصد دراسة تطور المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها وذلك بتتبع المسيرة التنموية والتي سنقسمها إلى مرحلتين وذلك حسب إستراتيجية التنمية المنتهجة في كل مرحلة :

1-1- المرحلة الأولى: 1970-1989

بعد استقلال الجزائر مباشرة، انتهجت الجزائر خطط تنموية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك بإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة وإنتاج السلع الإنتاجية، وذلك على حساب السلع الاستهلاكية، وهذا بوضع برامج تنموية ضخمة تطلبت رؤوس أموال كبيرة لتمويل المشاريع خاصة في المجال الصناعي هذا الخيار مبني على مفهوم نموذج الصناعات المصنعة الذي يعتمد على إنشاء أقطاب استثمارية صناعية ضخمة، تجر وراءها إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فهي تهدف إلى إحلال الواردات.

(1) - بجاوي مونية ، مرجع سابق، ص60.

(2) - عبد الحميد بوالذنين/ تفسير أزمة المديونية في الدول النامية، حالة الجزائر، جامعة الجزائر، 93/94 ص167.

(3) - محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تحفيظ التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (الجزء الأول). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص163.

فقد قامت الصناعات المصنعة في الجزائر على استثمارات ضخمة انطلاقاً من سنة 1970 اهتمت بتطوير الصناعات القاعدية المرتبطة بالمحروقات والصلب التي تعتبر العمود الفقري للصناعات الكيماوية والميكانيكية , والجدير بالذكر الإشارة إلى أزمة النفط لسنتي 1973، 1979 قد ساعدتا على ارتفاع حجم المداخيل بسبب الارتفاع الهام في سعر البرميل الواحد للنفط، وقد كانت هذه الفترة من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايداً كبيراً حيث تضاعفت بمقدار 6 مرات⁽¹⁾. ويمكن تقسيم هذه المرحلة بدورها إلى ثلاث فترات.

أ-الفترة الأولى: 1970-1980

والتي تعتبر هي أساس تكون المديونية الخارجية للجزائر، كما قلنا أن هذا يعود إلى السياسة التنموية الضخمة من خلال مخططات الاستثمار التي تحتاج إلى أموال كبيرة، والجدول الموالي يوضح تطور المديونية الخارجية وخدماتها للجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم: (2-1) تطور الديون الخارجية وخدماتها للجزائر خلال 1970-1980

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1970	1971	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
مجموع الديون الخارجية	0.95	1.265	3.305	4.477	5.934	8.316	13.427	16.128	17.858
خدمة الديون	0.05	0.17	0.71	0.457	0.774	1.028	1.489	2.792	2.400

المصدر: هني أحمد، المديونية، مغم للنشر، الجزائر، 1992، ص83

وأبرز ما يمكن ملاحظته على هذه الأرقام أنه خلال هذه الفترة تراكمت المديونية الخارجية حيث انتقل حجمها من 0,95 مليار دولار أمريكي سنة 1970 إلى 17 مليار دولار أمريكي سنة 1980 أي تضاعفت خلال عشرية واحدة بأكثر من 17 مرة، أما خدماتها فقد انتقلت من مليار دولار 0,05 أمريكي خلال 1970 إلى 2,4 دولار أمريكي سنة 1980 وهذا راجع إلى السياسة التنموية من خلال مخططات الاستثمار التي تحتاج إلى أموال كبيرة حيث كانت هذه المخططات تمول بنسبة 25% فقط من الموارد الناتجة عن صادرات المحروقات و75% المتبقية من القروض الخارجية.

(1) — الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية العدد 12، 1999، ص96.

ب- الفترة الثانية: 1981-1985

تميزت هذه الفترة بسياسة التخفيض من الاستدانة من الخارج وهذا بعد تسجيل فائض تجاري نتيجة ارتفاع مداخل الصادرات من البترول الذي وصل سعره سنة 1981 إلى 40 دولار للبرميل ولكن لم تدم هذه السياسة نتيجة انخفاض أسعاره سنة 1985، والجدول الموالي يبين تطور المديونية الخارجية وخدماتها خلال هذه الفترة :

الجدول رقم (2-2) : تطور الديون الخارجية وخدماتها للجزائر خلال الفترة 1981، 1985.

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
مجموع الديون	16,771	15,771	15,118	14,970	17,310
خدمة الديون	2,912	2,314	2,211	1,992	3,126

المصدر: بنك الجزائر

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال هذه المرحلة تراجع حجم المديونية من 17,858 مليار دولار سنة 1980 إلى 14,970 مليار دولار سنة 1984 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1981، مما جعل صادرات الجزائر النفطية تعرف زيادة هامة في إيراداتها من العملة الصعبة ، مما سمح بتسديد قسط من ديونها، إلا أنه في سنة 1985 ارتفعت المديونية إلى 17,310 مليار دولار وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول والذي تزامن مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي، هاذين العاملين نتج عنهما انخفاض كبير في عائدات الجزائر من العملة الصعبة وخاصة وأن المحروقات تمثل نسبة 95% من مداخل الجزائر من العملة الصعبة.

والجدير بالذكر أن عائدات الجزائر من تصديرها للبترول انخفضت من 19,628 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,870 مليار دولار سنة 1986 بنسبة انخفاض يقدر بـ 39%. وهذا ما جعل المديونية الخارجية ترتفع بأكثر من 4 ملايين دولار حيث انتقلت من 17,310 مليار دولار سنة 1985 إلى 21,720 مليار دولار سنة 1986.

ج - الفترة الثالثة: 1986-1989

وتعتبر من أخطر المراحل التي مرت بها الجزائر، حيث أنه ملاحظ بشكل واضح خلال هذه الفترة الارتفاع الكبير للمديونية الخارجية، ويرجع ذلك إلى انهيار أسعار البترول سنة 1986، والذي أدى إلى انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات مثلما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3): تطور الصادرات الجزائرية من 1985 إلى 1988.

الوحدة: مليار دولار

البيانات	السنوات	1985	1986	1987	1988
إجمالي الصادرات		13,034	8,066	9,026	7,830
صادرات المحروقات		12,628	7,870	8,816	7,433
نسبة الانخفاض		/	%39	%31	%42

المصدر: بنك الجزائر

إن هذا الانخفاض في حصة المحروقات أدى في نفس الوقت إلى انخفاض موازي للواردات، ونقص في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، وقد أدى هذا إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية من 19,3 مليار دولار سنة 1986 إلى 25 مليار دولار سنة 1988.

والجدول الموالي يوضح تطور الديون الخارجية وخدماتها خلال الفترة 1986 إلى 1989.

الجدول رقم (2-4): تطور حجم الديون الخارجية وخدماتها خلال الفترة 1986-1989.

السنوات	1986	1987	1988	1989
إجمالي الديون	19,3	22,88	25,041	25,325
خدمة الديون	4,12	4,91	6,44	7,91

المصدر: الهاشمي بوجعدار, مرجع سابق, ص 97.

ونلاحظ أن تزايد الديون وخدماتها واضح، حيث نجد المبالغ تتضاعف بسرعة مذهلة وهذا ما يحمل الاقتصاد الجزائري أعباء ثقيلة.

ونتأكد من حال تتبعنا لتطور المديونية الخارجية خلال الفترة 1970-1989 أن المديونية الخارجية للجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستثمارات المخططة وخير دليل على ذلك أن الديون الخارجية للجزائر بلغت في نهاية المخطط الرباعي الثالث 1974-1977 حوالي 12 مليار دولار لترتفع بعد ذلك إلى 21,720 مليار دولار في سنة 1985.

ولكن هذه الديون لن تكن لتشكل أي خطر أو حرج حيث كانت تسدد في أوقاتها،⁽¹⁾ إلا أن هذا الوضع تأزم في نهاية 1988، وأمام هذه الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية ونقصد هنا بالمتغيرات الخارجية انهيار النظام الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية وإتباع هذه الدول نمط اقتصاد ليبرالي، وكذلك قيام نظام اقتصادي عالمي قائم على مفاهيم وأسس تختلف عن المفاهيم السابقة في إطار ما يسمى بالعملة الاقتصادية وكذلك الأزمة التي حلت بالدولة الجزائرية سنة 1986 وكذلك أزمة البترول وما نتج عنها من اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات، نتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين ، بسبب تقلص موارد الدولة من عائدات الصادرات كانعكاس مباشر لانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق المالية ، حيث لم يكن أمام السلطات الجزائرية إلا التوجه إلى مؤسسات النقد الدولية نهاية 1989 مستنجدة بسياساته وتوجيهاته في إطار اتفاقيات لتمويل المدعمة.

2-1- المرحلة الثانية: 1990 – 2008.

عرفت هذه المرحلة بأن إستراتيجية التنمية قائمة على أساس الانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الديون الخارجية، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات، وقد تطورت خدمة الديون من 7 ملايين دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 مليار دولار سنة 1993.⁽²⁾ مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية وقد بدأ دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني وذلك في نهاية الثمانينات. وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين وذلك على النحو التالي:

أ- الفترة الأولى: 1990-1997

تميزت هذه الفترة بعدة تحولات في المجال الاقتصادي والسياسي وتتمثل التحولات الاقتصادية في التخلي عن نظام الخطط التنموية حيث عوض بنظام الميزانيات السنوية، وكذلك فقد تميزت هذه المرحلة ببداية الانتقال إلى اقتصاد السوق والدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وإبرام عدة عقود معه، وكذلك

(1) - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 180.

(2) - عبد الوهاب كيروان، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي، الملحق الثاني، تطور الديون الخارجية، بنك الجزائر، ص 21.

تميزت هذه الفترة بارتفاع خدمة الديون حيث أصبحت تمثل نسبة 82% من حجم الصادرات سنة 1993 و 93,4 % سنة 1994 (قبل إعادة الجدولة)⁽¹⁾، وهذا جعل الدولة عاجزة عن تسديد خدمة الديون التي أصبحت 9 مليار دولار سنة 1993 والجدول الموالي يبين تطور المديونية خلال الفترة (1990-1997).
الجدول رقم (2-5): تطور المديونية الخارجية للجزائر (1990-1997) الوحدة : مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
اجمالي الديون الخارجية	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.615	31.222

Source: Media Bank-n35, Evolution de la dette extérieur de l'Algérie 1988-p06

من الجدول نلاحظ أن هناك شبه استقرار في حجم المديونية خلال الفترة 1990-1993 حيث كان حجمها سنة 1990 يقدر بـ 28.379 مليار دولار ثم انخفضت سنة 1993 إلى 25.724 مليار دولار ، ويعود ذلك لارتفاع أسعار البترول بسبب حرب الخليج ، وكذا اتفاقية الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي 91-89 إلا أن المديونية بدأت في الارتفاع منذ سنة 1994 حيث ارتفعت إلى 29.486 مليار دولار، ثم إلى 33.615 مليار دولار سنة 1996 وهو أعلى حجم وصلت إليها الجزائر، لتعرف بعد ذلك انخفاض في السنة الموالية إلى 31.222 مليار دولار سنة 1997 وذلك نظرا للتحسن الذي عرفه الإنتاج الوطني وخاصة الإنتاج الفلاحي لهذه السنة.

وعموما فإن الوضعية الإجمالية الخارجية الخارجية لم تتوقف عن التحسين منذ سنة 1994 كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية وكذلك تحسن أسعار النفط في السوق الدولية حيث أنها تمثل 96% من الصادرات الوطنية فالحساب الجاري حقق فائض نسبي 1.2 مليار دولار و 2.6 مليار دولار أمريكي على التوالي.⁽²⁾

ب - الفترة الثانية 1998-2005

تميزت هذه الفترة بما شهده الاقتصاد الوطني من تطورات إيجابية وحركة نمو واسعة مرتبطة بعودة السلم والاستقرار، والذي انعكس إيجابيا على الوضع المالي، فقد أثر بروز الإمكانات الاقتصادية والتجارية التي تبعتها تضاعف في عمليات الشراكة والخصوصية والتي ساهمت في رفع حصة الاستثمارات الخارجية المحققة في السوق الوطنية من سنة 2000 إلى سنة 2004 إلى أكثر من 10 ملايير دولار بالإضافة إلى هذا تميزت كذلك

(1) - قحارية أمال، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإعادة جدولة الديون الخارجية ، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر، 1998، ص 205.

(2) - بطار على ، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 01 سنة 2004 ص 201

هذه الفترة بالتراجع المعتبر الذي عرفته المديونية الخارجية للجزائر ويمكن إبراز هذا التراجع من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-6): تطور حجم المديونية للفترة 1998-2005 الوحدة: مليار دولار

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الديون الخارجية	30.261	28.140	25.088	22.311	22.540	23.353	21.281	16.4

المصدر: من سنة 1998-2002 تقرير بنك الجزائر لسنة 2002 ص118

من سنة 2003-2004 تقرير بنك الجزائر لسنة 2004 ص57

من سنة 2005 موقع وزارة المالية الجزائرية على الانترنت (28 جوان 2008)

نلاحظ من الجدول التراجع المعتبر لقيم المديونية الخارجية خلال هذه الفترة حيث كانت تبلغ 30,261 مليار دولار سنة 1998 وما فتئت أن انخفضت إلى 28,14 مليار دولار سنة 199، ولكنها بعد ذلك شهدت وتيرة تراجع سريعة حيث وصلت إلى 16,4 مليار دولار سنة 2005 وهذا بعدما كانت تقدر بـ 25,088 مليار دولار سنة 2000 حيث تراجعت بما يقارب 9ملايير دولار في مدة لا تزيد عن 5 سنوات، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الجزائر اتبعت سياسة منتظمة وصارمة في تسديد أقساط الديون في وقتها، بالإضافة إلى ذلك نذكر إتباع الجزائر لسياسة الدفع المسبق لديونها وخاصة في السنين 2005، 2006، ويعود هذا الخيار إلى تمتع الجزائر باحتياطي كبير من العملة الصعبة وفرتة مداخيل صادرات المحروقات وذلك نظرا الارتفاع أسعارها في السوق الدولية، حيث تمكنت الجزائر بذلك من دفع 1 مليار دولار للمملكة العربية السعودية وللبنك الإفريقي للتنمية ومن جانب آخر تفاوض الجزائر مع ألمانيا واليابان والولايات المتحدة وإيطاليا من أجل دفع جزء من الديون المستحقة لاسيما القصيرة والمتوسطة الأجل وذلك لتفادي دفع نسب فوائد عليها خلال السنوات الخمس المقبلة.⁽¹⁾

ويعد التسديد المسبق للمديونية الخارجية عوض انتظار آجالها المحددة حلقة حاسمة في إنهاء الضغط المالي الدولي على الاقتصاد الوطني الناجم عن سياسة الاقتراض، وقد مكنت مجهودات التسديد المسبق للمديونية الخارجية إلى كبح جماح هذه الأخيرة بخفضها من 21,4 مليار دولار سنة 2004 إلى 15,5 مليار دولار نهاية فيفري 2006.

(1) -الوردي مشير، مرجع سابق، ص77.

ج - الفترة الثالثة: 2006-2008

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية الهائلة التي شهدتها الجزائر يبدو له جليا التراجع الهائل لحجم المديونية الخارجية والتي تراجعت بصفة هامة وسريعة، جدا وذلك راجع كما ذكرنا سابقا إلى السياسة المطبقة خصوصا خلال هذه الفترة من أجل القضاء على الديون الخارجية ودفع أقساط الديون قبل الآجال المحددة والتركيز على تحويل الإيرادات الجبائية وإيرادات الصادرات النفطية إلى دفع هذه المستحقات والقضاء شبه النهائي على هذه المديونية، من خلال جلب العديد من الاستثمارات الأجنبية والجدول المالي يوضح تطور المديونية خلال هذه الفترة.

جدول رقم (2-7): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2006-2008)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2006	2007	2008
إجمالي الديون الخارجية	05,603	05,606	5,585

Source : World développement indicators2009

إن مقارنة حجم الديون الخارجية لسنة 2005 بسنة 2006 يلاحظ التراجع الهام حيث كانت تقدر سنة 2005 بـ 16,4 مليار دولار، ليسقط حجم الديون الخارجية سقوطا شاقوليا ليصبح 05,603 مليار دولار سنة 2006، فالملاحظ أنه خلال هذه الفترة الوجيزة تقريبا سنة، انخفض حجم الديون بما يفوق 60% مما كانت عليه في سنة 2005 وهذا راجع إلى السياسة التنموية المتبعة خلال هذه السنة وذلك بالتركيز على تحويل عائدات النفط إلى تسديد أقساط القروض الخارجية، وبعد سنة 2006 نلاحظ أن حجم الديون الخارجية تبقى شبه ثابتة لصبح سنة 2008 ما قيمته 5,585 مليار دولار.

إن هذه السياسة التنموية الضخمة المتبعة جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بالقوة والمرونة خصوصا في الثلاث سنوات الأخيرة نظرا للقضاء على أغلبية الديون الخارجية فقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة منعظا حاسما في وتيرة التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: أسباب تطور المديونية الخارجية للجزائر.

تعتبر أسباب المديونية الخارجية للدول النامية هي نفس الأسباب التي أدت إلى تطور المديونية الخارجية للجزائر باعتبارها أحد الدول النامية، فقد اختلفت الاتجاهات حول تحديد طبيعة هذه الأزمة والأسباب التي أدت إلى ظهورها، ويتمحور الاختلاف حول ما إذا كانت الأزمة تعود إلى سياسات اقتصادية ترتبط بالجزائر، أو عوامل ترتبط بالبيئة الخارجية فهناك اتجاه يمثله صندوق النقد الدولي يرى أن أزمة الديون الخارجية ظهرت نظرا لوجود خلل نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة، وهناك اتجاه آخر يرى أن الأزمة قد ظهرت إلى الوجود بسبب عوامل خارجية مثل نقص السيولة، ومن هنا تتمثل أسباب أزمة المديونية الخارجية بشكل عام وللجزائر بشكل خاص في أسباب داخلية وأخرى خارجية.

1- الأسباب الداخلية :

1 - 1- ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر:

لقد خرجت الجزائر من ظلام الاستعمار متخلفة اقتصاديا، ومن مظاهر هذا التخلف أن فلاحيتها كانت بدائية وصناعاتها منعدمة، الشعب يعاني الفقر والامية منتشرة ومستفحلة، لهذا كان الشغل الشاغل للنخب التي تولت الحكم بعد الاستقلال هو التنمية الاقتصادية والتحرر من التبعية، ومحاولة من الجزائر لتدعيم استقلالها وضعت خطط تنموية ذات مشروعات ضخمة، معتمدة في ذلك على عائدات البترول التي لم تكف لتغطية النفقات المتعلقة بالاستثمارات فقد رأى الساسة آنذاك (خلال فترة السبعينات) أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري إلا من خلال رصد استثمارات ضخمة وبناء نماذج صناعية رائدة (نموذج الصناعات المصنعة)، وقد تجلّى ذلك في الخطط التنموية الطموحة التي تبنتها الجزائر خاصة خلال الفترة (1971-1979)، لذلك أولوا أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار، فقد وصل معدل الاستثمار إلى 52,5 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 1979، ومن هنا برزت ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية حيث بدأت تأخذ أهمية بالغ في تنفيذ الاستثمارات عند الموعد المحدد لها شكل هو الآخر عاملا هاما ساهم في مضاعفة قيمة الاستثمارات، حيث أن التكاليف النهائية للبرامج الاستثمارية كانت تمثل 2,75 مرة من المبالغ المتوقعة في بداية الأمر، الذي زاد الاختلال المالي الخارجي للجزائر ولجوءها لطلب القروض الخارجية لمعالجة ذلك الاختلال هذه القروض التي كانت تتميز بالوفرة وسهولة الحصول عليها وهو ما أدى بالاعتقاد آنذاك بإمكانية الاستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل.

كما أن الجهاز الإنتاجي المقام تابع للخارج، فتشغيله يتوقف على الواردات من السلع الأولية الوسطية، وهو ما جعل نسبة الممون الأجنبي في الاستثمارات الوطنية من أعلى النسب في البلدان العربية، إذ بلغ سنة 1980 نسبة 93%⁽¹⁾، ومما زاد الطين بلة هو تخلي الجزائر في الثمانينات عن بعض المشاريع الهامة، التي كانت بإمكانها أن تساعد على تنمية الاقتصاد الوطني، وأقدمت على بعض الاستثمارات كمركب رياض الفتح، وأعادت تهيئة طرق المدن وأرصفتها، كما أن عمليات الاستثمار الضخمة، وما رافقها من توسع في الجهاز الإداري أدى إلى تزايد في مصروفاته بصورة فاقت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وهو ما أدى إلى تبذير جزء كبير من الأموال العامة.

ولقد ألحت النظريات التقليدية للتخلف التي تكونت خلال الخمسينات بأن النقص في رأس المال هو من الأسباب الرئيسية في تخلف دول العالم الثالث، وعليه فإن اللجوء إلى القروض والتوظيفات من الخارج يعتبر عنصرا سليما في السياسة الاقتصادية لبلدان العالم الثالث وخصوصا الجزائر، وهذا ما لمسناه من خلال السياسات التنموية المنتهجة وسبل تمويلها في الجزائر.

1-2- عدم فاعلية الجهاز الإنتاجي:

إن النتائج التي ترتبت في مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني التي انسابت إليه القروض الخارجية، كانت في مجملها نتائج ضعيفة وغير مشجعة، إذ لم تساهم تلك الاستثمارات في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الإنتاج والتصدير والجدول التالي يعطينا صورة واضحة عن اتجاهات معدل النمو المحقق في الاقتصاد الوطني في الفترة 1989-1992 وهي الفترة التي اشتدت فيها الأزمة.

(1) - رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، 1989 ص156.

جدول رقم (2-8): النمو المحقق في الاقتصاد الجزائري 1989-1992 في بعض القطاعات

الوحدة: %

البيان	السنوات			
1992	1991	1990	1989	
الناتج الداخلي الخام	2,9	0,2	1,3	3,1
الناتج الداخلي الخام بدون المحروقات والفلاحة	2,3	1,6	2,6	/
الصناعة	0,6	2,9	0,6	3,7
الفلاحة	4,8	23	9,3	12,5
المحروقات	2,6	1,4	4,3	/
الصادرات من السلع والخدمات	2,7	01	2,6	6,9

Source : World dept tables(1990-1991),World Banc external Dept of developing countries

إن ضعف ناتج الاستثمار المحققة في الاقتصاد الجزائري شكلت إحدى الأسباب الهامة في تزايد المديونية الخارجية للجزائر، فحصول الصادرات من العملة الأجنبية أصبحت لا تكفي لتغطية الواردات من السلع والخدمات، وتسديد خدمات المديونية الخارجية وهو ما زاد من اعتماد الجزائر على القروض الخارجية لتغطية النقص الحاصل في الموارد المحلية، ومعالجة المصاعب المالية التي تواجهها.

1-3- عدم التحكم في سياسة الإقراض الخارجي:

حدد الإصلاح المالي لسنة 1970، شروط و قيود خاصة لعملية الإقراض الخارجي ورغم هذه القيود التي حددها الإصلاح المالي، والمتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية، وأن لا تكون هناك إمكانية للتمويل الداخلي، وأن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% من الاستثمار المخطط، وهذا نظرا للمبالغة الملحوظة في اللجوء للإقراض الخارجي على أمل السداد من مشروعات طموحة ثم الإقراض من أجلها، إلا أن تعدد الأجهزة التي تقوم بالإقراض يؤدي إلى صعوبة معرفة حجم القرض، كما أن عدم الرقابة على القروض التي يتعاقد عليها القطاع الخاص، أدت إلى توسيع هذا القطاع في الاعتماد على قروض قصيرة الأجل عالية التكاليف، ولم تكن هناك رؤية واضحة حول حدود ومجالات الاستخدامات الرشيدة للقروض الخارجية، فقد كان سوء التخطيط، وتغير السياسات الاقتصادية وتخبطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات وقد اقترنت عملية الإقراض في العديد من الأحيان بزيادة في الاستهلاك القومي.

- ومن أهم الأخطار الفادحة التي اتسمت بها سياسة الاقتراض الخارجي في الجزائر ما يلي :
- استخدام القروض الخارجية قصيرة الأجل ذات التكلفة العالية في تمويل المشروعات طويلة الأجل، في حين توجب القاعدة العامة استخدام مثل هذه القروض بشكل مؤقت، وفي حدود ضعيفة.
- المغالاة في تقدير قيمة العائد من الاستثمارات الممولة من القروض الأجنبية والتقليل الواضح في حساب تكاليفها المتوقعة خاصة إذا تطلب الأمر نقل أنواع معينة من التكنولوجيا العالية.
- الإهمال شبه الكامل الذي حدث في قطاع الصادرات، فركزت على استيراد السلع الاستهلاكية ذات الأسعار المرتفعة، واعتمدت سياسة المنتج المصدر الواحد، إذ تشكل نسبة عوائد النفط 95% من إجمالي الصادرات.

1-4- ضعف التكامل والتنسيق ما بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني:

كان لهذا العامل الأثر الكبير في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر، فالعلاقة ما بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني قد تميزت بطابع الفوضى، ففي ظل غياب التشابك والترابط بين قطاعات الإنتاج وفروع الاقتصاد الوطني قد استحال معه وضع سياسة عقلانية للواردات، الأمر الذي أدى بالكثير من المؤسسات الوطنية إلى استيراد منتجات ومواد من السوق الأجنبية كلفتها مبالغ ضخمة بالعملات الصعبة، في حين أن مثل تلك المنتجات متوفرة في السوق الوطنية.

1-5- هروب رؤوس الأموال والاستعمال السيئ للأموال:

ينبغي أن يكون واضحا أن آثار القروض الخارجية على الاقتصاد المدين تتوقف على الطريقة التي يستخدم بها البلد المدين تلك القروض ، أي هل يستخدمها في تمويل الاستهلاك الجاري وشراء الأسلحة أو يستخدمها في بناء الطاقات الإنتاجية ودفع عجالات النمو إلى الأمام.

ففي الواقع وفي كثير من دول العالم الثالث ومن ضمنها الجزائر تبدد الواردات بما فيها القروض الخارجية في تمويل المشاريع العامة غير المنتجة وغير الضرورية بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية الغذائية وهو ما يؤدي إلى التبذير.⁽¹⁾

إن الكثير من أصحاب القرار الذين تداولوا على الحكم في الجزائر أرادوا تخليد أسمائهم بإنجاز مشاريع ضخمة غير منتجة، التي تستهلك الأموال الطائلة ولا تؤدي إلى منفعة كبيرة وإن ما يشجع القيام بهذه الأعمال

(1) - فهد الفانك، أزمة المديونية الخارجية، نحو سياسات عربية بديلة، دار الكتب الوطنية، ليبيا 1990 ص 72

هو سهولة الحصول على هذه الموارد، وهنا يجب التنبيه إلى المسؤولية الكبرى للجهات المقرضة التي لا تحترم أدنى الشروط المطبقة في السوق المالية الدولية مع الشركات الموجودة في دول العالم الثالث والتي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية للاستفادة من القروض، وكأها تشجع على تبذير الأموال.

وكذلك تسرب الأموال إلى الخارج يساوي حوالي ثلثي الالتزامات البنكية الخارجية لبعض الدول⁽¹⁾ وهذا بتشجيع من حكومات دول العالم الثالث ومن الدول الصناعية التي تفتح الحسابات لهذه الأموال وتعفيها من الضرائب وتتكتف عليها.

فلقد كشفت أزمة تفاقم المديونية الخارجية للجزائر على أن هذا التفاقم قد اقترن بوجود فساد إداري ضخم في أجهزة الدولة، وقد نجم عن هذا الفساد هب جانب كبير من القروض الخارجية التي عقدتها خلال حقبة السبعينات وأوائل الثمانينات، وقد تم ذلك في شكل أموال ضخمة دفعت لبعض الأشخاص وأصحاب النفوذ والسلطات على أهما عوائد لقاء عمليات الوساطة والسمسرة، وحينما سحبت هذه القروض وأخذت سبيلها لتنفيذ بعض المشروعات أو لتمويل توريد صفقات سلعية معينة، وتعود الأسباب إلى تفشي الرشوة والفساد الإداري وضعف أجهزة الدولة، وعدم هيبتها واستغلال النفوذ والسلطة في تحقيق الشروات الهائلة غير المشروعة⁽²⁾.

ولا يخفى على أحد أن تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، وعلى نطاق كبير قد أدى إلى إحداث ضغوطات شديدة على ميزان المدفوعات من جهة، كما أثر على القدرة على الوفاء بأعباء الديون الخارجية من جهة أخرى، ونظرا لتفاقم هذه الظاهرة فقد بدت كثير من الحقائق، والمعلومات تتكشف عنها في الآونة الأخيرة.

1-6- النمو الديمغرافي المرتفع:

يعتبر النمو الديمغرافي المرتفع والذي وصل إلى 3,2 % سنويا، من بين الأسباب الداخلية الهامة، التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم الديون الخارجية في الجزائر، فلقد زاد عدد سكان الجزائر من 22 مليون نسمة سنة 1986 إلى 28 مليون نسمة سنة 1995⁽³⁾، وهذا ما أدى إلى زيادة الحاجة إلى الغذاء، الصحة، السكن، تلك الحاجات التي عجز الاقتصاد الجزائري على تلبيتها بالاعتماد على موارده المحلية، وهو ما دفع بالجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية، لأجل استيراد المواد الغذائية والأدوية، فعلى سبيل المثال أصبحت الجزائر بسبب هذا العامل من ناحية، وبسبب فشل السياسات الزراعية من ناحية أخرى، تعاني من فجوة غذائية يصعب سدها بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الجزائري، فالبيانات تشير إلى أن قيمة

⁽¹⁾ -André .PASCAL, La dette du tiers monde, la découverte France,1986, page 109.

⁽²⁾ -OCDE Financement et dette extérieur de pays en voie de développement étude 1991. Paris

⁽³⁾ -الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص 100.

الواردات من المواد الغذائية قد ازدادت من 0,326 مليار دولار سنة 1973 إلى 2 مليار دولار عام 1980، ثم إلى 3,1 مليار دولار سنة 1991.⁽¹⁾

1-7- انعدام الاستقرار السياسي والسباق نحو التسليح:

لا شك أن وضعية اللا استقرار التي شهدتها الساحة السياسية في الجزائر وخاصة بداية من نهاية الثمانينات (15 أكتوبر 1988 إلى فترة قريبة)، والتي مست جميع المجالات دون استثناء، الأثر البالغ على حجم المديونية الخارجية، ذلك أن تعاقب حكومات خلال فترة وجيزة أدى إلى تغير في الأفكار والمناهج الاقتصادية المتبعة، وعدم انسجامها وتكاملها، ناهيك عن التدهور الخطير الذي شهدته الحالة الأمنية، والذي حمل الجزائر خسائر مادية، وبشرية كلفتها أموالا باهظة لتعويضها، كما نتج عنه خوف المستثمرين الأجانب وخاصة وعدم الإقبال الفعلي على توظيف رؤوس الأموال بالجزائر.

ومن المعلوم جدا أن الجزائر خصصت جزءا هاما خصوصا خلال هذه الفترة من إيراداتها قصد التسليح وصيانة جيوشها، ومما يدل على أهمية هذه المبالغ هو التكتّم التام عليها من طرف السلطات المحلية وخاصة فيما يخص الاستيراد سواء بالنسبة للسلاح والتجهيزات الأخرى، فنرى أن الجزائر تقتطع مبالغ كبيرة من إيراداتها تصرفها في التسليح، وهي مصاريف لا تؤدي إلى تطوير الإنتاج، ولا تؤدي إلى التنمية.

2- الأسباب الخارجية:

1-2- تقلبات أسعار الصرف:

لقد شكلت تقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية ولاسيما منها الدولار الأمريكي، باعتباره العملة الرئيسية لإبرام القروض خلال الثمانينات-خاصة- تأثيرا سلبيا على وضع ومواجهة المشكلات الناتجة عن المديونية للدول النامية خاصة الجزائر، ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتمد عليها الجزائر كمصدر رئيسي للعملات الأجنبية يتم تقييمها بالدولار، لكن عمليات تحصيلها تتم في الغالب بعملات صعبة أخرى كالفرنك الفرنسي، والمارك الألماني (قبل ظهور العملة الأوروبية الموحدة)، فإن أي انخفاض يطرأ على سعر الدولار، سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات.

فبعد انهيار النظام النقدي الدولي سنة 1973، وظهور التقويم المعمم بدله، انخفضت قيمة الدولار من 10 فرنك عام 1981 إلى 6,43 فرنك عام 1986⁽²⁾، الشيء الذي أثر على المعاملات التجارية

(2) - الهاشمي بيجدار، مرجع سابق ص 100.

(1) - نفس المرجع السابق، ص 101.

للجزائر، وأدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري الجزائري، فقد بلغت الديون سنة 1989 المتعاقد عليها بغير الدولار 42,7 % من إجمالي الديون، وعليه فإن هذه النسبة من الديون تكون حساسة للتغيرات التي حدثت في أسعار الدولار تجاه العملات الأخرى، ويكون لها أثر إيجابي أو سلبي على خدمات الديون الخارجية فقد كان انخفاض سعر صرف الدولار خلال فترة 1986-1989 أثر على زيادة خدمات الديون الجزائرية الواجبة السداد بعملائها الأوربية بنسبة 35%، وهيكل الديون الخارجية للجزائر موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): هيكل الديون الخارجية الجزائرية مقابل العملات الدولية الوحدة: %

السنوات العملات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدولار الأمريكي	40,3	46,2	49	51,3	47,7	42,1	44,8	42,2	42,1	42,5	43,9
الفرنك الفرنسي	16,3	13,1	11,8	15,3	15,8	15,9	14,7	14,1	12,6	11,8	10,6
الين الياباني	16,2	15,6	15,7	15,6	13,6	12,7	11,5	12,2	13,4	12,6	11,8
المارك الألماني	10,5	8,6	6,5	6,8	6,5	6,4	6,2	6,3	5,6	5,2	4,9
عملات أخرى	16,7	16,5	17	11	16,4	22,9	22,8	25,2	26,3	27,9	28,8

Source: évolution de la dette extérieure de l'Algérie ,rapport de la Banque d'Algérie ,2004

2-2 - تدهور معدل التبادل التجاري:

إن انخفاض أسعار الصادرات للبلدان المتخلفة من النفط والمواد الأولية الأخرى وارتفاع أسعار وارداتها من السلع الرأسمالية والمنتجات الصناعية جعل معدل التبادل الدولي في غير صالحها، حيث يعتبر تدهور معدل التبادل التجاري من بين العوامل الرئيسية الخارجية التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة ومن بينها الجزائر، ومعدل التبادل التجاري هو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك يعني تحسين وضعية البلد والعكس صحيح.

وقد شهد هذا المعدل بالنسبة للجزائر تدهورا في معظم الفترات، والجدول التالي يعطينا صورة عن ذلك.

الجدول رقم (2-10): معدلات التبادل سنة الأساس 1974=100

السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1985	1988	1990
معدل التبادل	43,8	100	72,8	78	74,9	181	84,2	99,8

Source : Hocine Benissad, La Réforme économique en Algérie, page236

نلاحظ من الجدول أن معدلات التبادل الدولي خلال الفترة 1973-1977 كانت في غير صالح الجزائر، وتشير الدراسات إلى أن الخسائر التي تحققت بالجزائر من جراء تدهور معدلات التبادل خلال فترة السبعينات قد بلغت حوالي 8 مليار دولار.

وقد شهدت معدلات التبادل تحسنا خلال النصف الأول من الثمانينات بسبب ارتفاع أسعار النفط التي كان لها الأثر الإيجابي على حصيللة الصادرات من العملة الصعبة، وفي مارس 1986 تعرض سوق النفط لهزة شديدة ومفاجئة، حيث هبط سعر البرميل مما يزيد عن 25 دولار، إلى ما يقل عن 10 دولار في نفس السنة⁽¹⁾، مما قلل من الإيرادات النفطية وبالتالي تضررت دول منظمة الأوبك (OPEC) التي تعد الجزائر واحدة من أعضائها بخسارة إجمالية قدرت بقيمة 60 مليار دولار، لفائدة البلدان المصنعة الأكثر غنى في العالم⁽²⁾.

2-3- الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة.

تعتبر ظاهرة حوصصة الديون الخارجية بالنسبة للجزائر العامل الرئيسي في تغير شروط الاقتراض لغير صالحها البالغ 26,12 مليار دولار عام 1990 وتتمثل هذه الشروط أساسا في ارتفاع معدل الفائدة وانخفاض مدة استحقاق القروض.

أ- ارتفاع معدل الفائدة:

منذ عام 1982 شهدت معدلات الفائدة المفروضة على القروض ارتفاعا كبيرا ، الأمر الذي أدى إلى تزايد عبء الديون الخارجية للجزائر ، خاصة القروض ذات معدلات الفائدة المتغير ، حيث بلغت 30 % سنة 1985 وهي نسبة كبيرة مقارنة مع مثيلاتها من الدول المدينة ، إذ تجاوزت هذه النسبة 8 % بمصر ومما زاد في تفاقم المديونية الخارجية للجزائر هو أن نسبة كبيرة من القروض التي عقدتها الجزائر هي قروض تجارية ذات أسعار فائدة مرتفعة بلغ متوسطها 10.2 % عام 1990.

(1) - رمزي زكي، مرجع سابق، ص 157.

(2) - محمد بلقاسم بجلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية السياسية، مطبعة دحلب ، الجزائر 1993.ص211

والجدول التالي يبين تطور أسعار الفائدة على القروض التي عقدتها الجزائر خلال الفترة 1970 إلى 1988 .

الجدول رقم (2-11): تطور أسعار الفائدة خلال الفترة 1988-1970 الوحدة: %

السنوات البيانات	1970	1974	1980	1981	1982	1984	1985	1986	1987	1988
أسعار فائدة القروض العامة	2.8	7.7	7.8	7.8	9.3	8.9	8.7	8	6.6	7.5
أسعار فائدة القروض الخاصة	6.4	6.9	8.3	8.3	8.5	8.4	10.2	10	7.4	7
أسعار فائدة اجمالي القروض	5.5	6.6	8.1	8.3	8.4	9.9	9.9	7.9	7.2	7.6

المصدر: بنك الجزائر

ب- مدة استحقاق القروض الممنوحة:

لقد تميزت مدة استحقاق القروض التي عقدتها الجزائر بقصر أجالها ، لكون جزء كبير منها من مصادر خاصة فقد بلغ متوسط هذه المدة خلال الفترة 1980-1987 حوالي 8.5 سنة وقد انعكس هذا الانخفاض في مدة استحقاق القروض على فترة السماح التي بلغت بالمتوسط 2.1 سنة خلال نفس الفترة وتعتبر هذه الفترة قصيرة ولا تتناسب مع فترة التفريغ (جني الثمار) ، إذ ما مولت هذه القروض مشاريع استثمارية تتجاوز فترة التفريغ فيها فترة السماح .

وبالنظر إلى الدين الخارجي للجزائر يبين لنا أن القروض قصيرة الأجل تمثل نسبة 75% من إجمالي القروض، إذ فضلت الجزائر في السنوات الأخيرة التعاقد على القروض قصيرة الأجل الأمر الذي أدى إلى خلق صعوبات في تسديد خدماتها لارتفاع أسعار الفائدة عليها وقصر مدتها وهو ما حمل الاقتصاد الجزائري أعباء مديونية ثقيلة .

والجدول التالي يبين تطور أجال الاستحقاق الإجمالي للقروض ، ومتوسط فترة السماح خلال فترة (1970-1990).

جدول رقم (2-12) تطور أجال استحقاق إجمالي القروض في الجزائر خلال الفترة (1970-1990)

السنة البيان	1970	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1980
متوسط فترة الاستحقاق	12.1	11.8	8	8.6	9.4	9.1	13.2	10.1	7.2	6.1
متوسط فترة لسماح	2.7	2.9	1.7	2	3.1	1.8	4.8	4	2.7	1.9
متوسط عنصر المنح (%)	21.7	7.9	5.3	2	1.2-	0.5-	10.7	10.8	8.9	6.9

Source :Hocine Benissad, La Réforme économique en Algérie, page259

2-4- فائض رأس المال في السوق الدولية المالية :

2-4-1- سوق الدولارات الأوروبية:

إن البداية الحقيقية لنمو حركة الاقتراض المصرفي على النطاق الدولي إنما يعود إلى نهاية الستينات حينما انتهى عصر الازدهار الكيترى ، حيث ظهرت فوائض مالية ضخمة بسبب اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، هذه الفوائض المالية التي شكلت الأساس الذي مارست فوقه البنوك التجارية الدولية النشاط نشاطها الإقراضي ، فقد ارتبطت بظهور ما يسمى بسوق الدولارات الأوروبية التي احتلت مكانا زائدا في حركة الاقتراض الدولي ، إن نمو هذا السوق كان نتيجة لتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1971 عن قاعدة صرف الذهب مقابل الدولار ،من جراء حرب الفيتنام التي أدت إلى تراكم هذه الدولارات في البنوك الأوروبية

2-4-1- البترودولار :

وهو الفائض المتأتي من جراء ارتفاع الأسعار النفطية في بداية السبعينات، ونظرا إلى الطاقة الاستيعابية المحدودة للدول المصدرة للنفط وعدم قدرتها على تدوير هذه الفوائض في جهازها المصرفي تلقتها البنوك التجارية الدولية النشاط وأخذت تقوم بتدويرها ، خاصة تجاه دول العالم الثالث التي كانت في حاجة ماسة إلى رؤوس الأموال من جراء عجزها المترتب عن رفع الأسعار العالمية وعن الإنفاق عن عملية التنمية .
إن تضخم موارد السوق المالية الدولية من جراء الدولارات الأوروبية ومن جراء البترودولار وما قبله من تقلص الطلب الداخلي في الدول الرأسمالية على رؤوس الأموال نظرا لتردي معدلات الربح نحو الانخفاض

وجعل البنوك التجارية الدولية تسعى جاهداً إلى تصريف هذه الأموال بإقراضها خاصة إلى الدول النامية التي زادت حاجتها بسبب تزايد العجز في موازين مدفوعاتها من جراء الارتفاع العالمي للأسعار.

لتسهيل عملية تصريف الأموال هذه تمردت البنوك على السياسات والمبادئ المصرفية التقليدية في الإقراض ذلك أن عدم خضوع تلك البنوك لأية ضوابط أو سياسات نقدية محلية قد مكّنها من تجاهل قواعد الاحتراس والضمانات المصرفية المتعارف عليها (مثل نسبة القروض إلى الودائع المصرفية- ونسبة القروض إلى إجمالي رأس مال البنك ، ونسبة السيولة و الاحتياطي ودرجة التنوع في محفظة الاستثمار) ، على سبيل المثال إن متوسط نسبة القروض التي منحها أكبر 24 بنك أمريكي إلى الدول النامية المستورة للنفط بين 1980-1985 إلى إجمالي رأس مالها قد بلغ 177% (وصلت في 1982 إلى 200%)⁽¹⁾.

لقد حثت الشركات المتعددة الجنسيات الأسواق المالية والمنظمات الدولية لتوسيع عمليات الإقراض إلى زبائنها في العالم الثالث، و استجابة لذلك تخلت البنوك التجارية كما ذكرنا عن كافة القواعد التقليدية المسيطرة على النظام المالي الدولي، وقام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتوسيع هام لنطاق عملياتها في البلدان النامية . كل هذه الأسباب أدت زيادة الدين العام ، بحيث انتقلت المعدلات السنوية من 13% في فترة 67-71 إلى 20% في الفترة 70-76.

من الأمور التي تستدعي التساؤل فانه بالرغم من أن الديون العالمية كانت تنمو بمعدلات سريعة ، واصلت البنوك التجارية تحويل الموارد المالية إلى البلاد النامية ، لسد عجز حساباتها الجارية ولدفع أعباء ديونها ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد كانت البنوك تقدم القروض بدون شروط وبسهولة (القروض المصرية وقروض التصدير) بل قامت البنوك بحملات إشهارية و باتصالات مباشرة مع مسؤولي دول العالم الثالث للترويج للمديونية.

(1)- ر. زكي ، أزمة القروض الدولية ، ص 74

المبحث الثالث : آثار المديونية الخارجية للجزائر ودراسة بعض المؤشرات الاقتصادية

1-آثار المديونية الخارجية للجزائر :

عرفت الديون الخارجية للجزائر خاصة، وسائر البلدان النامية عامة، نمواً أخطبوطياً، نجمت عنه آثار سلبية، شكلت مستقفاً بنت فيه الدول الرأسمالية شباكها، لاصطياد البلدان المدينة، واستعادة هيمنتها المباشرة عليها، وإخضاعها بالقوة لمتطلبات التكيف مع خروج الرأسمالية العالمية من أزمتها المعاصرة، وهنا نجد في الواقع سلسلة طويلة من تلك الآثار. وقبل التطرق لها، نود أن نشير إلى أن الذي أثقل كاهل الاقتصاد الوطني، لم يكن بصفة أساسية الحجم الكلي للمديونية، بقدر ما كانت خدمات الديون وتطوراتها، تنخر في جسم الاقتصاد الوطني. فقد انتقلت من 4.12 مليار دولار سنة 1986 إلى 9.34 مليار دولار سنة 1993. ويظهر هذا العبء من خلال الحالة المساوية لمستوى خدمات الديون، كحصة من الصادرات. حيث انتقلت من 35.8% في 1985 إلى 86% عام 1993، أي بمعدل زيادة قدره 50.2% وهذا يعني أن الجزائر أصبحت تدفع أربعة أخماس 4/5 إيرادات صادراتها سنة 1993. بعد أن كانت تدفع ثلثها 1/3 فقط سنة 1985.

و في نهاية هذه النقطة، يمين أن تبرز لنا الحالة المزرية و الحرجة التي بلغت المديونية الخارجية للجزائر، بسبب أن نسبة معدل إجمالي الديون إلى إجمالي الناتج الوطني وصل إلى 53% في نهاية 1990 مما جعل البنك العالمي، و صندوق النقد الدولي يعتبران الجزائر دولة مثقلة بالديون. فقد قدر حجم الديون العمومية 2500 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2000.¹

1-1- الآثار على الصعيد الاقتصادي

لقد بات من الطبيعي أن تشكل آثار المديونية على الاقتصاد الجزائري، عبئاً ثقيلاً حال دون تحقيق التنمية المنشودة، ماساً بكل المتغيرات الاقتصادية تقريباً، و التي سنورد بعضها فيما يلي:

1-1-1-الأثر على القدرة الذاتية للاستيراد:

لاشك أن تنفيذ خطة التنمية التي سطرها المجتمع، تحتاج إلى استيراد كثير من المعدات الإنتاجية، و السلع اللازمة للإنتاج بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية. فمن هنا تتحدد العلاقة الوطيدة بين الواردات، و عملية التنمية الاقتصادية. و أمام تفاقم الديون الخارجية للجزائر، فإن هذه الأخيرة لم تتمكن من بلوغ نموها المنشود،

(1)- صالح صالحي: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، عدد 1/2002 ص 51.

نظرا للضعف الكبير الذي مس قدرته الذاتية على الاستيراد، و هي مدى كفاية موارد الدولة المتاحة من النقد الأجنبي التي تحصل عليه من مصادرها الوطنية المختلفة. هذا و تتحدد الطاقة الاستراكية للاقتصاد الوطني بعدد من المتغيرات توزعها في العلاقة التالية:

القدرة الذاتية للاستيراد = (إجمالي الصادرات - تفاقم الديون) / قيمة إجمالي الصادرات.

و عليه فإن القدرة على الاستيراد تتزايد إذا:

- ✓ زادت حصيلة الصادرات من السلع و الخدمات.
 - ✓ زاد انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للاقتصاد كالقروض.
 - ✓ قلت عوائد الاستثمارات الأجنبية الخاصة.
 - ✓ انخفض سعر الوحدة من الواردات.
- و للأسف، الذي حدث في الجزائر هو العكس تقريبا، بالنسبة للمتغيرات السابقة، فخصصت مبالغ ضخمة لخدمة الديون، و ارتفعت أسعار الواردات ارتفاع مذهل. مقابل انخفاض مستمر في أسعار الصادرات. و هذا ما دفع إلى مزيد من التدهور الضعف، و الجدول التالي يبين لنا تطور القدرة الذاتية للاستيراد للجزائر [1991-1972]: جدول رقم (2-13): تطور القدرة الذاتية للاستيراد خلال الفترة 1972-1991

السنة	1972	1980	1986	1991 (الوحدة: مليار دولار)
البيان				
حصيلة الصادرات	1.622	14.906	10.019	12.21
مدفوعات خدمة الدين	0.189	3.710	5.155	7.810
المتبقي من حصيلة الصادرات	1.433	11.195	4.864	4.40
قيمة الواردات	1.784	14.710	11.830	10.5
القدرة الذاتية للاستيراد	80%	76%	41%	42%
القدرة المفترضة للاستيراد	20%	24%	59%	58%

Source: World Bank world debt tabs external debt of Developing countries 1982, 1983, 1987, 1988, 1991, 1992.

يتبين لنا من الجدول، أن مدفوعات خدمة الدين، قد تسببت في إضعاف القدرة الذاتية للاستيراد، و زيادة القدرة المفترضة، و قد كان لهذا التدهور في القدرة الذاتية للاستيراد أثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني، حيث انخفضت الواردات من الآلات و المعدات، و المواد التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي. الأمر الذي انعكس سلبا على الإنتاج، حيث تسبب في تدهور مستويات الإنتاج في كثير من المؤسسات الاقتصادية الوطنية، و أصبحت مهددة بالتوقف عن الإنتاج و كانت الحصة الإنتاجية لكل هذا، تراجع معدل الناتج الداخلي الخام، إذ بلغ هذا المعدل 1.3% في 1990 و 0.2% في 1991. أما إذا استبعدنا من حساب معدلات نمو الإنتاج لكل من المحروقات و الفلاحة، فإن معدل النمو الناتج المحلي الخام كان قد سجل تراجعا من 2.6% في 1990 إلى -6.1% عام 1991.¹

1-1-2- الأثر على الاحتياطيات الدولية للجزائر:

إن تفاقم أعباء خدمة المديونية الخارجية، قد دفع الجزائر عدة مرات إلى استخدام احتياطيات الذهب، و العملات الصعبة، لتسديد جانب من خدمات ديونها. تلك الاحتياطيات التي تعتبر بمثابة جهاز أمان يمكن للدولة اللجوء إليه عند الحاجة لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، حتى لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملاتها في كل مرة. و الجدول التالي يبين لنا الاحتياطيات الدولية للجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 1991.

جدول رقم (2-14) : الاحتياطيات الدولية للجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 1991 الوحدة : مليار دولار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الاحتياطيات	7.063	5.941	4.914	4.010	3.185	4.644
السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الاحتياطيات	3.843	4.343	3.191	3.086	2.703	2.903

المصدر : الهاشمي بو جعدار: مرجع سابق، ص 106.

¹ - الهاشمي بو جعدار: مرجع سابق، ص 105.

1-1-3- الأثر على التجارة الخارجية:

نظرا لما يمثله قطاع التجارة الخارجية من علاقات سلعية, وأخرى نقدية, فإنه يعتبر القطاع المتلقي للصدمات, لما يصيب صادرات البلد المدين من تقلبات تفرز بدورها تقلبات في القدرة الذاتية على الاستيراد. هذا وقد اقترن نمو الديون بزيادة التعامل مع الاقتصاديات الرأسمالية كون معظم الديون مصدرها من هذه الدول وهي ديون مقيدة, وإنه في الوقت الذي نمت فيه و إيرادات الجزائر, عرفت صادراتها انخفاضا زاد من حجم العجز التجاري.¹

ويمكننا حصر التغيرات التي شهدتها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر, مع استفحال أزمة النقد الأجنبي في السبعينات, وتحت ضغوط داخلية وخارجية, في جملة من الترتيبات الجوهرية في الأسس التنظيمية و النقدية و الجمركية التي تحكم هذا القطاع و هي:

- السماح للقطاع الخاص بدخول مجال الاستيراد خاصة المواد الغذائية و المواد الوسطية.
- إفراد حق الأفراد من القطاع الخاص في تمثيل الشركات و الوكالات الأجنبية.
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار محليا.
- تغيير سياسة سعر الصرف الأجنبي, و التخلي تدريجيا على نظام رقابة النقد الأجنبي, مع إحداث تخفيضات في القيمة الخارجية للعملة الوطنية.
- الإلغاء شبه الكامل لاتفاقيات الدفع و التجارة الثنائية, والتحول إلى تجارة متعددة الأطراف.
- و خلاصة القول أن التطورات التي عرفها قطاع التجارة الخارجية تحت تأثير تفاقم الديون قد خلفت بيئة غير مواتية لتخطيط هذا القطاع, و عرضه على المؤثرات الخارجية.

1-1-4- الأثر على ميزان المدفوعات:

رغم أن هناك جملة من العوامل المسؤولة عن عجز ميزان المدفوعات, إلا أن مشكل المديونية أثر بشكل كبير على هذه الظاهرة, و كان عاملا مسؤولا على استمرارها. و الجدول التالي يمثل رصيد ميزان المدفوعات:

¹ - عماري عمار: الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر, مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, عدد 1/2002, ص 97.

جدول رقم (2-15) : رصيد ميزان المدفوعات في الفترة 85-91 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
رصيد ميزان المدفوعات	5.17	15-	0.3	10.9-	11.8-	0.76-	8.44
سعر الصرف بالدولار	5.03	4.71	4.84	5.93	7.61	8.93	18.13

المصدر : محمد بلقا سم حسن بملول: مرجع سابق, ص 213.

من الجدول يتضح لنا أن ميزان المدفوعات في حاجة إلى أموال أجنبية, لكي يواجه العجز الذي يرجع إلى تدهور الدينار. و نلاحظ أن هذا الرصيد قد ارتفع إلى 8.44 مليار دولار في 1991, و هذا راجع إلى تعامل الجزائر مع FMI, و حصولها على قروض جديدة لتغطية العجز. و بالتالي نلاحظ أنه كلما ارتفع حجم المديونية, فإن وضعية ميزان المدفوعات تتدهور, و ترتفع حاجته إلى أموال أجنبية جديدة, و بالتالي زيادة العبء على المديونية الخارجية.

2-1- الآثار على الصعيدين الاجتماعي و السياسي

إن الآثار السلبية للديون الخارجية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط, و إنما تعداها إلى الأبعاد الاجتماعية, و مع تنامي ظاهرة العولمة بشكل عام, و تفاقم أزمة المديونية بشكل خاص, كان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر بهذا الواقع, من خلال آليات مختلفة.

1-2-1- الآثار الاجتماعية

إن الفاتورة الاجتماعية بثمنها الباهض, المتمخضة عن تفاقم المديونية الخارجية في الجزائر, وخاصة بعد الدخول في سياسات التصحيح, للتخفيف من حدتها, قد تحملتها الطبقات و الشرائح الاجتماعية الفقيرة, ذات الدخل المحدود بصفة خاصة من خلال:

- تدهور القدرة الشرائية لشريحة واسعة من فئات المجتمع, نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأساسية, و الذي لم تصاحبه زيادة حقيقية في مستوى الأجور, و ذلك كنتيجة حتمية لاعتماد

الجزائر على العالم الخارجي لسد احتياجات المواطنين، و تحت ضغط نقص الإمكانيات المالية، لجأت إلى الضغط على الواردات من السلع الاستهلاكية، و إلغاء الدعم على كثير من السلع الغذائية، و تخفيض الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي، و ذلك ما أثر على ضروريات الحياة، مما أظهر بوضوح تدهور في مستويات معيشة السكان. و قد انتقلت عدوى هذا الداء من المجال الغذائي، إلى قطاعات أخرى ضرورية كتدهور الخدمات الصحية، و ارتفاع أسعار الأدوية، ضف إلى ذلك الخطر الذي يهدد قطاع التعليم بمختلف أطواره.

- زيادة حدة أزمة السكن، خاصة مع ارتفاع النمو الديمغرافي حيث قدر عدد سكان الجزائر 29.6 مليون نسمة سنة 1995، و عجز الدولة عن استيعاب التكلفة مما أدى إلى انتشار الأحياء القصديرية، كما لا ننسى أن نشير إلى انحطاط و تدهور المستوى الأخلاقي، و انتشار الأوبئة كالسل و التيفوئيد، و الآفات الاجتماعية.

- الارتفاع الرهيب في معدلات البطالة خاصة بعد غلق أكثر من 800 مؤسسة فقد أظهرت نتائج مسح للعمالة أجري عام 1996، أن معدل البطالة 28% فقد تصاعد معدل البطالة من 10% سنة 1985 إلى 25% في 1995 عندما بلغ عدد العاملين 5.3 مليون، و عدد العاطلين 1.8 مليون و بزيادة قدرها 3.2% سنويا.

و خلاصة القول أن أزمة تفاقم المديونية، و ما خلفته من تكاليف اجتماعية فد أدت بصفة عامة إلى تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حيث زاد الغني ثراء، و الفقير فقرا، و لم يعد الحديث تقريبا عن وجود طبقة متوسطة.

1-2-2- الآثار السياسية

إن خطورة تفاقم الديون الخارجية، لا تقف عند الحدود الاقتصادية و الاجتماعية، بل إنها تتجاوز ذلك إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات و التدخل الأجنبي. و في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة، و مؤسساتها المالية الدولية، و مع تنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها، فإنه من المتوقع تسارع عملاقة رأس المال، و احتواء الشركات المتعددة الجنسيات، مصير الخطط الإنمائية. إذ يصبح خطر فقدان بعض السيادة السياسية للدولة في تزايد، فلقد تم التدخل للمؤسسات المالية الدولية في بعض القضايا المتعلقة بالسيادة، من خلال الالتزام باتفاقيات و برامج الإصلاح الاقتصادي من طرف الب (الجزائر). و هكذا تكون التبعية في القرارات و المواقف التي تتبناها الدول المتقدمة في هذا الشأن.

و من أمثلة الآثار السياسية نذكر:

- المعارضة السياسية و الاجتماعية و الجماهيرية الشديدة لتطبيق برامج التكيف و هذا ما ظهر في شكل عدم الاستقرار السياسي الذي يفسره تعاقب العديد من الحكومات الجزائرية في ظرف وجيز، لتنظيم العديد من الانتخابات التي التهمت قسط و فير من ميزانية الدولة.
 - تدهور الوضع الأمني في إيجاد حلول حقيقية لأزمة الجزائر التي أشعلت جبهتها الاجتماعية.
 - انعدام الثقة بين الحاكم و المحكوم نتيجة اتساع الهوة بينهما، إذ لم يكن الشعب في يوم من الأيام طرفا في القرارات التي أدت إلى ما نحن عليه، لكنه كان دائما هو الذي يدفع ثمن ذلك.
- إن المتأمل في ما ذكرناه خلال هذا الفصل من آثار لتفاقم المديونية الخارجية في الجزائر، يلاحظ تداخلا و ترابطا بين الأسباب و النتائج، فهناك علاقة تأثير و تأثير، فما كان سببا من زاوية، قد يكون بدوره انعكاسا من زاوية أخرى.

2-دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية :

يمكن التعرف على أعباء المديونية الخارجية للجزائر من خلال استعراض المؤشرات التالية:

2-1- نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات

شهدت هذه المعدلات تزايداً سريعاً، فمن معدل 9.4% سنة 1975، وصل إلى 51.6%، سنة 1986، ثم إلى 87.16% سنة 1988، والجدير بالذكر أنه انخفض إلى 75.25% سنة 1989، إلا أنه عاد إلى الارتفاع سنة 1992، حيث وصل إلى 76.48%، ويعني ارتفاع هذا المعدل أن خدمة الديون الخارجية قد التهمت جزءاً كبيراً من حصيلة الصادرات، وأن المتبقي منها لا يكفي لتمويل الواردات من السلع والخدمات التي يحتاج إليها الاقتصاد الوطني.

والملاحظ أن هذا المعدل قد تجاوز نسبة 30% التي نصح الخبراء بعدم تجاوزها حتى لا يصل البلد إلى مرحلة الخطر.

2-2- نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

لقد ارتفعت هذه النسبة من 3% عام 1975، إلى 9.7% عام 1988، ثم إلى 18% عام 1990، وهذه النسبة تفوق بكثير نسبة الناتج الوطني الإجمالي الذي يتشكل في صور خدمات (أقساط وفوائد) على الديون، إنما يمثل إحدى قنوات استنزاف الموارد التي توجه لعملية الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الوطني على الاستثمار، الإدخار، الإنتاج والتشغيل.

2-3- نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات

تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسبة قد بلغت مستوى حرج، حيث بلغت سنة 1975، 92.2% لتصل سنة 1982 إلى 97% وخلال 1987 بلغت 223.7% و229% سنة 1989، ثم 200% سنة 1990.

2-4- نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الإجمالي:

لقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا سنة 1975م، إذ وصلت إلى 29%، أما سنة 1982 فقد بلغت النسبة 31.7%، سنة 1986 بلغت 25%، 40.3% ثم 63% سنة 1990، لتصل إلى 73.39% سنة 1991.

إن ارتفاع هذه النسب إنما تدل على أن الجزائر قد تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية، وفي علاج بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية، والموارد الوسيطة وغيرها.

2-5- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الديون

تشير المعطيات المتاحة عن الجزائر إلى أن هذه النسبة قد بلغت 42.3 % عام 1978، و 35.7% عام 1982، 26% سنة 1986، و10.5% عام 1990، 10.4% عام 1991، الأمر الذي يعني أن قوة الجزائر على سداد ديونها قد تدهورت باستمرار في السنوات الأخيرة.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل و الذي تطرقنا إليه من خلال ثلاثة مباحث رأيناها مترابطة فيما بينها بدأنا بالتعرف على نشوء و تطور المديونية الخارجية للجزائر عبر المراحل الأساسية التي أدت إلى تفاقم الديون الخارجية، كما أعطينا صورة واضحة عن تطور حجم هذه الديون و تغير هيكلتها، و كذلك تعرضنا إلى أهم المؤشرات الخاصة بالمديونية الخارجية بالإضافة إلى أسبابها و الآثار الناجمة عنها.

فمن خلال تطرقنا لتاريخ الجزائر مع المديونية الخارجية خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2008 التمسنا انه كان للمديونية الخارجية الأثر الكافي للتأثير على سيرورة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك جراء مدى تطور نسبة الديون، خصوصا بعد التعرض لدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية.

و هنا نستنتج أنه من الناحية النظرية فإن للمديونية الخارجية آثار سلبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر و هذا ما استخلصناه من هذه الدراسة، و بقي لنا أن نحدد طبيعة العلاقة التي تربط المديونية الخارجية بالمتغيرات التي اعتبرناها ممثلة للتنمية الاقتصادية و ذلك من الناحية التطبيقية، وهذا ما سنراه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

دراسة قياسية

لتحديد أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

قائمة المراجع :

الكتب و مذكرات التخرج :

- 1- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، 2000
- 2- بجاوي مونية، المديونية الخارجية للجزائر، دراسة قياسية و بناء نموذج للتوقف عن الدفع، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002
- 3- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2004.
- 4- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر. 2000.
- 5- حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول النامية و تسييرها مع دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة فرع النقود والمالية ، جامعة الجزائر 2001/ 2002 .
- 6- حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
- 7- خليل دعاس، الادخار المحلي و التمويل الخارجي بين التكامل و الإحلال، دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003 .
- 8- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.
- 9- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، 1989 .
- 10- رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة 1966 .
- 11- شوقي أحمد، دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت 1979 الطبعة الأولى.
- 12- عبد الحميد بوالذنين/ تسيير أزمة المديونية في الدول النامية، حالة الجزائر، جامعة الجزائر، 94/93 .
- 13- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر عمان 1999 .
- 14- عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد1/2002 .

- 15- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1976 .
- 16- فهد الفانك، أزمة المديونية الخارجية، نحو سياسات عربية بديلة، دار الكتب الوطنية، ليبيا 1990 .
- 17- قحايرية أمال، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإعادة جدولة الديون الخارجية ، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998 .
- 18- محيطنة مسعود، الدين والمديونية في الرأسمالية وانعكاساتها على البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1991 .
- 19- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 .
- 20- محمد العماري ، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، دمشق 1969.
- 21- محمد بلقاسم بهلل، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية السياسية، مطبعة دحلب ، الجزائر 1993.
- 22- محمد بلقاسم حسن بهلل، سياسة تحفيظ التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (الجزء الأول). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 .
- 23- محمد عبد العزيز أحمد عجمية ، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد الاسكندرية، 2000 .
- 24- محمد عبد العزيز عجمية و عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 .
- 25- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004 .
- 26- محمود يونس، و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، - طبع ونشر، توزيع، الإسكندرية، 2000 .
- 27- مشير الوردي، المديونية الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة الجزائر 2006 .
- 28- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس ليبيا 1994 .

29- موسى بوزيقة، المديونية الخارجية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2003 .

الكتب باللغة الأجنبية :

- 1- Hocine Benissad, La Réforme économique en Algérie 2^e édition, DAHLEB , ALGERIE 1991.
- 2- AMMAR BELHIMER, La dette Extérieur de l Algérie, CASBA Edition Alger, 1998.
- 3- André .PASCAL, La dette du tiers monde, la découverte France,1986.
- 4- Christophe Hurlin, Econométrie pour la Finance,université d'Orléans, 2007.
- 5- Domodar N.Gujarati,Basic Econometrics, the Mc Graw-Hill companies 4^e édition ,2004.
- 6- E.Wagne Nafziger , Economic developement , Campridge University press, 2006.
- 7- Henri Cazal et Pierre Vajda, les pièges de l épargne, Edition du Seuil Paris, 1999.
- 8- James M. Cypher & L.Dietz, The process of economic developement , Routledge Taylor & Francis group london, 2008.
- 9- Jaque Brasseul, Introduction à l'économie de developement, ARMANDCIN Paris, 1989.
- 10- Régis Bourbonnais, Econométrie,DUNOD PARIS,6^e édition 2007.
- 11- Ruey.S. Tsay,Financial Times series, a Wiley-Interscience publication, 2002.
- 12- Sandrine Lardic-Valérie Migron : Econométrie De Série Temporelles Macroéconomiques Et Financiers, Economica, Paris 2002.
- 13- Walter Enders,Applied econometric time series,JOHN WILEY AND SONS ,1995.
- 14- William Greene, Econométrie, PEARSON Education France, 5^{eme} edition 2005.

المجلات و التقارير باللغة العربية :

- 1-قويدري محمد واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، محاضرة ملقات في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا 2005.
- 2- علي توفيق ، إدارة الدين الخارجي، بعض الجوانب التحليلية ، صندوق النقد الدولي ، فيفري 1998.

3- سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون-يونيو/حزيران 2004.

4- تقرير التمويل التنموي على مستوى العالم 2002، البنك الدولي.

5- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية العدد 12، 1999.

6- بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، جسر التنمية، العدد الثلاثون 2004.

7- عبد الوهاب كيرمان، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي، الملحق الثاني، تطور الديون الخارجية، بنك الجزائر.

8- بطار على ، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افر يقيا العدد 01 سنة 2004 .

9-صالح صالح: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، عدد 2002/1 .

انجلا ت و التقارير باللغة الأجنبية :

1- Media Bank-n35, Evolution de la dette extérieur de l'Algérie 1988

2- World développement indicators 2009.

3- World dept tables(1990-1991), World Banc external Dept of developing countries.

4- OCDE Financement et dette extérieur de pays en voie de développement étude 1991. Paris.

5- évolution de la dette extérieure de l'Algérie ,rapport de la Banque d'Algérie ,2004.

المواقع الالكترونية :

www.ons.dz

[www. World Bank. Org/research/growth/abseast/htm](http://www.WorldBank.Org/research/growth/abseast/htm)

www.mf-algerie.dz

www.oecd.org/dac/stats

www.oecd.org/dac/debt

الملاحق

الملحق رقم (1) : معطيات المتغيرات الاقتصادية الخاضعة للدراسة

an	DT	IPIB	TCPIBH	TCH	SD	TXCP	SDEX	ESEG	PP
1970	0,9396	36,6	5,6477	4,937	0,0447	2,9976	4,16	162198	1,67
1971	1,2608	35,3	-13,981	4,9126	0,0691	3,0338	0,74	191957	2,03
1972	1,5498	34,3	23,5862	4,4805	0,19	3,058	13,74	241924	2,29
1973	2,9914	40,3	0,6749	3,9624	0,3016	3,0695	13,57	272345	3,05
1974	3,366	40	4,2448	4,1807	0,7113	3,0701	13,89	299908	11,15
1975	4,6328	45,4	1,8746	3,9494	0,4691	3,0649	8,95	336007	10,95
1976	6,1144	43,4	5,1202	4,1638	0,7873	3,0601	13,43	395875	12,65
1977	10,6003	46,9	2,0891	4,1467	1,1722	3,0573	18,27	489004	13,39
1978	15,7354	52,2	5,9254	3,9658	1,6899	3,0581	25,1	595493	12,39
1979	18,5074	42,5	4,2347	3,8532	3,053	3,0639	29,48	679623	16,31
1980	19,3651	39,1	-2,2626	3,8373	4,0841	3,0764	22,09	737902	27,01
1981	18,3725	37	-0,1629	4,3158	4,3169	3,1189	28,14	804621	35,08
1982	17,6416	37,3	3,0886	4,5921	4,5635	3,1616	32,64	891452	39,33
1983	16,3695	37,6	2,0762	4,7887	4,7231	3,2042	34,64	1001420	37,9
1984	15,8922	35,2	2,2264	4,9833	5,117	3,2468	37,06	1126520	40,38
1985	18,2599	34,6	0,5006	5,0278	5,0024	3,1337	36,61	1292895	40,03
1986	22,6511	33,6	-2,397	4,7023	5,1527	2,8254	62,92	1399890	16,23
1987	24,4165	27,6	-3,4623	4,8497	5,447	2,8212	57,18	1472545	18,91
1988	26,0816	27,6	-3,6065	5,9147	6,5439	2,6681	71,41	1490863	14,76
1989	27,2365	30,1	1,7759	7,6085	7,0017	2,5455	67,52	1396326	18,93
1990	28,1489	28,6	-1,75	8,9575	8,8045	2,5623	60,81	1408522	22,34
1991	28,4892	31,8	-3,5926	18,473	9,1666	2,4515	68,86	1423316	18,87
1992	27,3426	30,8	-0,6334	21,836	9,3311	2,4195	76,77	1490035	18,22
1993	26,2667	29,1	-4,3678	23,345	9,0934	2,3437	83,57	1558046	17,84
1994	30,2328	31,2	-3,0697	35,059	5,1166	2,2137	51,34	1618622	16,82
1995	33,0419	31,8	1,7136	47,663	4,2505	2,0304	37,53	1651510	17,57
1996	33,6445	25,1	2,256	54,749	4,2116	1,7872	29,76	1691561	21,25
1997	30,8919	23,8	-0,5673	57,707	4,418	1,6629	30,12	1762761	20,95
1998	30,6783	28,7	3,4544	58,739	5,1312	1,5781	47,38	1837831	12,85
1999	27,9971	27,8	1,6735	66,574	5,1911	1,4901	39,15	1898748	18
2000	25,2717	22,9	0,934	75,26	4,4696	1,4419	19,67	1895751	26,2
2001	22,5864	26,9	1,1026	77,215	4,3833	1,4701	21,91	2015370	22,81
2002	22,8761	30,4	2,4865	79,682	4,1658	1,562	22,53	2116087	23,74
2003	23,3864	30	5,0816	77,395	4,3011	1,622	16,55	2186338	26,78
2004	21,821	33,2	6,2	72,056	5,3511	1,693	17,6	2221795	33,64
2005	17,191	31,2	4,7	73,363	5,5461	1,628	12,5	2256232	49,35
2006	5,603	29,7	5,6	72,646	0,12717	1,572	23,8	2345684	61,5
2007	5,606	34,6	6,3	69,366	0,01363	1,219	2,4	2396582	68,19
2008	5,585	35,2	15,95	64,568	0,01369	1,775	1,7	2412562	94,34

المصدر : من 1970-2003 قرص مضغوط للبنك العالمي, و باقي المعطيات من وزارة المالية الجزائر

الملحق رقم (2): الخطوط البيانية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة



الملحق رقم (3) : اختبار الجذر الوحدوي ADF للمدىونية الخارجية

Null Hypothesis: DT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic based on AIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.829801	0.3608
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DT)
Method: Least Squares
Date: 10/22/09 Time: 22:22
Sample (adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjustments

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DT(-1)	-0.078517	0.042910	-1.829801	0.0761
D(DT(-1))	0.524050	0.141814	3.695337	0.0008
C	1.561946	0.920989	1.695945	0.0990
R-squared	0.320460	Mean dependent var		0.116870
Adjusted R-squared	0.280487	S.D. dependent var		2.940873
S.E. of regression	2.494569	Akaike info criterion		4.743714
Sum squared resid	211.5777	Schwarz criterion		4.874329
Log likelihood	-84.75871	Hannan-Quinn criter.		4.789762
F-statistic	8.016926	Durbin-Watson stat		1.959580
Prob(F-statistic)	0.001405			

المصدر : إعداد الطالب باستخدام EVIEWS 6

الملحق رقم (4) : تقدير النموذج VAR

Vector Autoregression Estimates

Date: 10/25/09 Time: 01:45

Sample (adjusted): 1973 2008

Included observations: 36 after adjustments

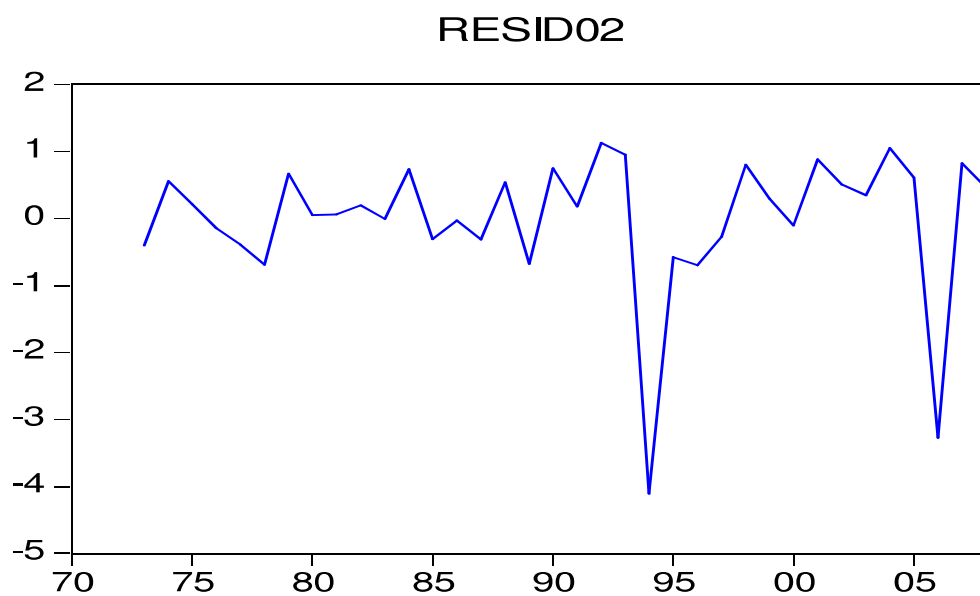
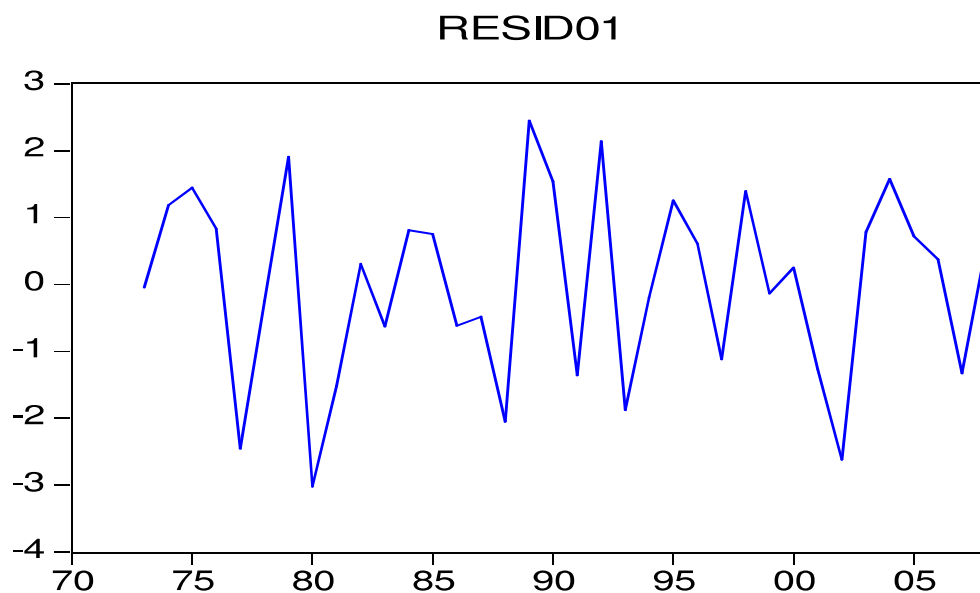
Standard errors in () & t-statistics in []

	TCPIBH	SD
TCPIBH(-1)	-0.228108 (0.07900) [-2.88746]	1.87E-16 (1.6E-15) [0.11542]
TCPIBH(-2)	-0.087925 (0.05311) [-1.65565]	4.61E-16 (1.1E-15) [0.42334]
SD(-1)	-2.033540 (0.83272) [-2.44205]	-3.20E-14 (1.7E-14) [-1.87410]
SD(-2)	-0.362951 (0.22744) [-1.59580]	6.52E-15 (4.7E-15) [1.39760]
DT	-0.147245 (0.08900) [-1.65443]	-2.12E-15 (1.8E-15) [-1.16374]
ESEG	-5.00E-06 (1.9E-06) [-2.58988]	-5.53E-20 (4.0E-20) [-1.39700]
IPIB	0.144456 (0.06085) [2.37391]	2.88E-15 (1.2E-15) [2.30643]
PP	0.158879 (0.02785) [5.70509]	9.79E-16 (5.7E-16) [1.71526]
RESID01	0.995340 (0.13183) [7.54996]	-2.29E-16 (2.7E-15) [-0.08486]
RESID02	-1.405975 (0.75594) [-1.85990]	-2.89E-14 (1.5E-14) [-1.86715]
SD	1.460534 (0.79185) [1.84447]	1.000000 (1.6E-14) [6.2e+13]

SDEX	0.110510 (0.03911) [2.82582]	1.52E-15 (8.0E-16) [1.89459]
TCH	0.174319 (0.05610) [3.10725]	8.70E-16 (1.2E-15) [0.75612]
TXCP	-0.827371 (0.97978) [-0.84444]	-4.52E-14 (2.0E-14) [-2.25225]
R-squared	0.950207	1.000000
Adj. R-squared	0.920784	1.000000
Sum sq. resids	26.53379	1.12E-26
S.E. equation	1.098217	2.25E-14
F-statistic	32.29478	3.66E+28
Log likelihood	-45.58999	
Akaike AIC	3.310555	
Schwarz SC	3.926368	
Mean dependent	1.816986	4.256189
S.D. dependent	3.901961	2.624630
Determinant resid covariance (dof adj.)		6.11E-28
Determinant resid covariance		2.28E-28
Log likelihood		1043.477
Akaike information criterion		-56.41538
Schwarz criterion		-55.18376

المصدر : إعداد الطالب باستخدام **EViews 6**

الملحق رقم (5): الخطوط البيانية لبواقي معادلة التنمية الاقتصادية و خدمة الدين



المصدر: إعداد الطالب باستخدام *EViews 6*

الملحق رقم (6) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Autoregression Estimates

Date: 10/25/09 Time: 01:45

Sample (adjusted): 1973 2008

Included observations: 36 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	TCPIBH	SD
TCPIBH(-1)	-0.228108 (0.07900) [-2.88746]	1.87E-16 (1.6E-15) [0.11542]
TCPIBH(-2)	-0.087925 (0.05311) [-1.65565]	4.61E-16 (1.1E-15) [0.42334]
SD(-1)	-2.033540 (0.83272) [-2.44205]	-3.20E-14 (1.7E-14) [-1.87410]
SD(-2)	-0.362951 (0.22744) [-1.59580]	6.52E-15 (4.7E-15) [1.39760]
DT	-0.147245 (0.08900) [-1.65443]	-2.12E-15 (1.8E-15) [-1.16374]
ESEG	-5.00E-06 (1.9E-06) [-2.58988]	-5.53E-20 (4.0E-20) [-1.39700]
IPIB	0.144456 (0.06085) [2.37391]	2.88E-15 (1.2E-15) [2.30643]
PP	0.158879 (0.02785) [5.70509]	9.79E-16 (5.7E-16) [1.71526]
RESID01	0.995340 (0.13183) [7.54996]	-2.29E-16 (2.7E-15) [-0.08486]
RESID02	-1.405975 (0.75594) [-1.85990]	-2.89E-14 (1.5E-14) [-1.86715]
SD	1.460534 (0.79185) [1.84447]	1.000000 (1.6E-14) [6.2e+13]

SDEX	0.110510 (0.03911) [2.82582]	1.52E-15 (8.0E-16) [1.89459]
TCH	0.174319 (0.05610) [3.10725]	8.70E-16 (1.2E-15) [0.75612]
TXCP	-0.827371 (0.97978) [-0.84444]	-4.52E-14 (2.0E-14) [-2.25225]
R-squared	0.950207	1.000000
Adj. R-squared	0.920784	1.000000
Sum sq. resids	26.53379	1.12E-26
S.E. equation	1.098217	2.25E-14
F-statistic	32.29478	3.66E+28
Log likelihood	-45.58999	
Akaike AIC	3.310555	
Schwarz SC	3.926368	
Mean dependent	1.816986	4.256189
S.D. dependent	3.901961	2.624630
Determinant resid covariance (dof adj.)		6.11E-28
Determinant resid covariance		2.28E-28
Log likelihood		1043.477
Akaike information criterion		-56.41538
Schwarz criterion		-55.18376

المصدر : إعداد الطالب باستخدام **EViews 6**